

حين يتطفل «النواب» على الجامعة

تتمين الوصاية وتكريس التبعية بدل الاصلاح الحقيقي

عبد الرحمان اللاحة

الشعب

بالفكر والساعر بنبي هذا الوطن

البارومتر الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد:

وثيقة تواجه النشرات الإحصائية وتوظيف
الأرقام الرسمية خدمة لسردية الحكومات

في الذكرى 13 لاستشهاده

سيظل شكري بلعيد
شهيدا سعيدا



حين يصبح التحرك بلا وجهة

وين ماشين؟ قراءة في السير بلا بوصلة

بقلم: نصر الدين الساسي

الجامعة العامة للتعليم العالي تحذر من مقترح تنقيح الفصل 15 وتعتبره تراجعاً خطيراً عن مكاسب الديمقراطية الجامعية



عن أهداف خفية تتمثل في استبدال الانتخابات بالولاءات، مؤكدة أنّ الحديث عن «نظام متوازن» أو «استقلالية القرار الأكاديمي» لا يمكن أن يتحقق عبر التعيين الفوقي لرؤساء الجامعات أو تهميش دور الأساتذة في ممارسة حقهم الديمقراطي في الانتخاب.

كما عبّرت عن رفضها لكل محاولات التراجع عن المكاسب التي تحققت بفضل نضالات الجامعيين تحت غطاء مشاريع «الإصلاح وتطوير الحوكمة»، معتبرة أنّ أي قرار يهجم الجامعة العمومية يجب أن يصدر عن الجامعيين أنفسهم بشكل تشاركي داخل هيكلهم الأكاديمية المنتخبة، على غرار مجالس الأقسام والمجالس العلمية ومجالس الجامعات.

وانتقدت الجامعة العامة ما وصفته بـ«مشاريع إصلاح مزعومة» تُطرح دون تقييم علمي أو موضوعي ودون تشاركية شفافة، مؤكدة أنّ هذه الطروحات تتناقض مع واقع الجامعة التونسية التي حققت إشعاعاً علمياً دولياً وخرّجت كفاءات متميزة، في حين يروج البعض لمغالطات حول «ضعف الحوكمة» و«غياب التنسيق» لتبرير العودة إلى الولاءات. وطالبت الجامعة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالعودة سريعاً إلى العمل التشاركي مع الهياكل البيداغوجية المنتخبة والجامعة العامة نفسها، من أجل صياغة أمر انتخابي جديد يعزز الدور الرقابي للهياكل

في أعقاب نشر مقترح كتابي ممضى من طرف 27 نائباً ونائبة من البرلمان، يدعو إلى إعادة تنقيح الفصل 15 من القانون عدد 19 لسنة 2008 المتعلق بالتعليم العالي، وذلك عبر إلغاء ما أقرّه المرسوم عدد 31 لسنة 2011 المؤرخ في 26 أفريل 2011، والعودة إلى تعيين رؤساء الجامعات بدل انتخابهم من قبل زملائهم، عبّرت الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي عن رفضها القاطع لهذا التوجه، معتبرة إياه تراجعاً خطيراً عن أحد أهم المكاسب التي رسّخها مسار إصلاح التعليم العالي منذ سنة 2011.

وأكدت الجامعة العامة أنّ هذا المقترح يمثل محاولة جديدة للتدخل في الشأن الجامعي عبر فرض قرارات وإصلاحات فوقية لا علاقة لها بواقع الجامعة التونسية ولا بظروف الجامعيين المادية والمعنوية وحاجياتهم. وشددت على أنّ مطلب تعميم انتخابات الهياكل البيداغوجية والتسييرية الذي رفعه الجامعيون منذ 2011 جاء لرفع المظالم وتعزيز الجهد الجماعي الديمقراطي من أجل بناء جامعة مستقلة ترسّخ الحريات الأكاديمية، وأن أي محاولة للاتفاف على هذه المكتسبات تمثل انتكاسة لنضالات أجيال من الجامعيين.

وأوضحت الجامعة أنّ المبررات المقدمة لتنقيح الفصل 15 تكشف

المنتخبة ويضمن جودة أدائها في إطار الشفافية والاستقلالية. كما دعت جميع الهياكل البيداغوجية المنتخبة وعموم الجامعيين إلى التصدي لمحاولات الالتفاف على المكاسب التي كرسها المرسوم عدد 31 لسنة 2011، مؤكدة أنّ الجامعة التونسية كانت ولا تزال رائدة في ترسيخ الديمقراطية الأكاديمية.

واختتمت الجامعة العامة بيانها بالتأكيد على استعدادها لخوض كل أشكال النضال المشروع دفاعاً عن استقلالية القرار الجامعي وعن تسيير الهياكل الجامعية بشكل ديمقراطي، معتبرة أنّ أي تراجع عن هذا الحق المكتسب يمثل مساساً بجوهر الإصلاح الجامعي الذي انطلق منذ 2011.

اتفاق ايجابي لفائدة أعوان البنك التونسي الليبي واطارته



اصدرت النقابة الاساسية للبنك التونسي الليبي بلاغا كشفت فيه عن اتفاق بينها وبين الادارة العامة بتاريخ 13 جانفي 2026 وبحضور الكاتب العام للجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية.

ونص الاتفاق على صرف منحة تحفيزية لكافة الموظفين بمناسبة الترفيع في رأسمال البنك وذلك بعد عرضها على أعضاء مجلس الإدارة، وسيتم صرفها ال الموافقة عليها، الى جانب تركيز منظومة الادخار بأسهم CEA بعد التشاور مع إدارة الشؤون القانونية، حيث ستمكن موظفي البنك من التمتع بالإعفاء الجبائي. كما اتفق طرفا التفاوض على الترفيع في قيمة مقتطعات الإفطار لتصبح 10 دنانير، وابرام اتفاقية مع البلدية الراجعة بالنظر من اجل حصول أبناء البنك على ماوى لسياراتهم دون معاليم يومية تثقل كاهلهم في حدود 60 اشترك (Macaron) ومن هذا المنطلق ندعو إدارة اللوجستية إلى احترام المعايير المتفق عليها سابقا دون استثناءات لتكون عادلة وشفافة بين أبناء البنك، علاوة على إعداد مشروع المراجعة عقد التعاقد التكميلي بالبنك حتى يواكب ما هو معمول به في القطاع.

برنامج نضالي احتجاجي في قطاع المطاحن والعجين الغذائي والكسكسي من أجل مستحقات العمال



لوحث النقابات الأساسية لقطاع المطاحن وقطاع العجين الغذائي بالدخول في تنفيذ الراحة الاسبوعية الاجبارية بكافة المؤسسات بالقطاع كمرحلة اولي من التحركات حسب الاتفاقية القطاعية المشتركة .

جاء ذلك خلال اجتماعهم اليوم الاربعاء 04 فيفري 2026 بحضور أعضاء النقابات الأساسية لجهات تونس الكبرى وبالتنسيق مع بقية جهات الجمهورية بمقر الجامعة العامة للصناعات الغذائية

والسياحة والتجارة والصناعات التقليدية وبإشراف الأخ محمد البركاتي وبحضور الأخ نجيب الجويني الكاتب العام للنقابة العامة للمطاحن التونسية.

خلال الاجتماع عبّرت الهياكل النقابية عن انشغالها ازاء حالة الجمود والتعطيل المتواصل وغياب الارادة الجدية في الاستجابة للمطالب المشروعة للعمال وعلى راسها الزيادة في الاجور بعنوان سنة 2025 وتحسين المقدرة الشرائية وما انجر عنه من احتقان اجتماعي متزايد يهدد الاستقرار داخل المؤسسة، محملة منظمة الاعراف كامل المسؤولية عما ستؤول اليه الاوضاع بعد استنفاد كل اشكال الحوار المسؤول دون ان تقابل بالحد الأدنى من التجاوب .

كما دعت الهياكل النقابية الى اجتماع عام بجهة تونس الكبرى بالمقر المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل سيحدد تاريخه لاحقا، والاستعداد الكامل للدخول في اضراب قطاعي سيحدد تاريخه لاحقا من قبل المكتب التنفيذي للجامعة العامة وبالتنسيق مع مختلف الاطارات النقابية الجهوية والقطاعية، مؤكدة ان هذه التحركات لا تهدف الى تعطيل الانتاج بقدر ما ترمي الى فرض احترام الحقوق المشروعة وايجاد حلول عادلة ومنصفة تحفظ كرامة العمال وتضمن ديمومة المؤسسة .

صبري الزغدي



من أجل الإنصاف
ورفع المظلمة
والمحاكمة العادلة

السحب
مطبعة دار الأنوار
الشرقية - تونس

المدير
سامي الطاهري

المدير المسؤول
نور الدين الطوبوبي

أسسها
أحمد التليلي

الشعب
بانتور والسناء نوري من التحرير
لسان الاتحاد العام التونسي للشغل

حين يصبح التحرك بلا وجهة

وين ماشين؟ قراءة في السير بلا بوصلة

بقلم: نصر الدين الساسي



في الأيام الأخيرة، اجتاحت وسائل التواصل الاجتماعي صور وفيديوهات لبطريق خرج عن سربه، يسير وحيداً في فضاء لا يشبهه ولا يرحب به. لم تكن القصة في ذاتها حدثاً استثنائياً في عالم الطبيعة، لكن ما جعلها تتحوّل إلى "تراند" هو ذلك الإحساس الخفي الذي أيقظته لدى المتابعين: كائن يمشي خارج الجماعة، بلا وجهة واضحة، وبلا إشارة تدلّه على طريق العودة. توقّف كثيرون عند المشهد بوصفه لقطة مؤثرة أو طريفة، غير أنّ آخرين رأوا فيه أكثر من ذلك: استعارة صامتة لحالة عامة، تتجاوز الحيوان إلى الإنسان، وتتجاوز الفرد إلى الجماعة. فالبطريق لا يصرخ، ولا يحتج، ولا يطلب النجدة، بل يواصل السير. وهذا بالضبط ما جعل صورته قابلة للتأويل: حركة مستمرة، لكن دون يقين بالاتجاه.

وحيث تغيب البوصلة، لا يصبح المشي فضيلة، بل مخاطرة مؤجلة. من هنا لا تعود القصة مجرد حكاية كائن ضلّ الطريق، بل تصبح علامة على زمن اختلطت فيه الحركة بالتقدم، والسير بالفعل. زمن تتحرك فيه الأشياء كثيراً، دون أن يتبدّل الإحساس العام بالوصول إلى هدف بعينه.

بهذا المعنى، يمكن النظر إلى الوضع العام في تونس اليوم: دولة تتحرك، مؤسسات تعمل في حدود الممكن، قرارات تتخذ، واقتصاد يُدار بالأدوات المتاحة، لكن السؤال الجوهرى يظل معلقاً: إلى أين نمضي؟ وما الذي يضمن أن هذا السير ليس مجرد استمرار في الاتجاه الخاطئ، في بلد تتآكل فيه القدرة الشرائية وتتسع فيه دوائر الهجرة الصامتة.

الحركة في ذاتها ليست فضيلة :

في تراث الحكم، كما عند ابن المقفّع، لا يهزم السلطان لأنه توقّف عن الفعل، بل لأنه تحرك بلا رؤية، فالحركة في ذاتها ليست فضيلة، وإنما تكتسب معناها من الحكمة التي توجّهها ومن الهدف الذي تروم الوصول إليه في السياق التونسي، لا يمكن الحديث عن شلل كامل للدولة، بل عن فعل سياسي يفتقد الإطار الجامع والتشاركي، قرارات تتخذ تحت ضغط اللحظة، مؤسسات تُدار بمنطق الاستعجال، ونقاش عمومي يتقلص لصالح مركزية القرار وأحاديته، هكذا تتحوّل السياسة من أفق جماعي ممأس لصناعة المعنى المشترك، إلى إدارة يومية للأزمات.

من التضامن إلى النجاة الفردية :

تراجع الخدمات العمومية، تفاقم البطالة، هشاشة العمل، وغلاء المعيشة وانكسار الحوار الاجتماعي وسريان مشاعر التخويف دفعت شرائح واسعة إلى منطق التكيّف الفردي بدل الفعل الجماعي. لم يعد السؤال: كيف نُصلح؟ بل: كيف ننجو؟ هنا يضيء مثال رواية «الحالم الأخير في مدينة تموت» لمصطفى بن أحمد جانباً من هذا الواقع. فالرواية لا تصف انهياراً مفاجئاً، بل تأكلاً بطيئاً للمعنى: مدينة تعمل إدارياً لكنها تفقد روحها، وأناس يعيشون بلا أفق.

هكذا تتحوّل الأزمة الاجتماعية إلى تعب صامت وإحباط ثقيل احتجاجات، هجرة، وانسحاب تدريجي من الشأن العام. مجتمع يسير ويهيم يتوغل لكنه لا يتقدّم.

اقتصادياً، يشبه المشهد الوطني بطريقاً يبحث عن شاطئ البحر وسط تضاريس غير مألوفة. أرقام تُعلن، إصلاحات تُقترح، وبرامج

تُصاغ، لكن الإحساس العام لا يتبدّل: القدرة الشرائية تتراجع، الاستثمار يتردّد، واليقين يغيب.

ليست الأزمة في شحّ الموارد فقط، بل في غياب سردية اقتصادية واضحة: ما النموذج الذي نريده؟ وكيف يمكن ربط النمو بالعدالة الاجتماعية وحماية الفئات الهشة؟ حين تغيب الإجابة، تتحوّل السياسات إلى إجراءات تقنية منفصلة عن حياة الناس.

ومع الإعتماد المتزايد على الحلول الظرفية يصبح الاقتصاد في حالة حركة دائمة دون ضمان الوصول، كالبطريق الذي يواصل السير فوق أرض لا يعرف صلابتها.

استعادة النجمة :

قصة البطريق التي تحوّلت إلى تراند لم تكن لحظة عاطفية عابرة، بل إنذاراً رمزياً. فالخطر لا يكمن في الخروج عن السرب فحسب، بل في الاعتياد على السير بلا اتجاه، وتحويل الحركة إلى بديل عن الاختيار، والفعل إلى قناع لغياب الرؤية.

تونس اليوم لا تعاني نقصاً في القرارات، بل نقصاً في المعنى الذي يجمعها. لا تعاني فراغاً في السلطة، بل فراغاً في البوصلة. فالدولة التي تتحرك دون إطار، والمجتمع الذي يُدفع إلى النجاة الفردية، والاقتصاد الذي يسير بلا سردية، جميعها مؤشرات على مسار واحد: مسار ضياع هادئ، لا يُحدث ضجيجاً، لكنه يُراكم الكلفة.

في مثل هذه اللحظات، لا يكون السؤال الحقيقي: هل نواصل السير؟ بل: هل نملك الشجاعة لتتوقّف قليلاً، نعيد قراءة الاتجاه، ونستعيد نجمة الشمال؟ فالمدن لا تموت حين تُحاصر، بل حين تفقد قدرتها على الحلم المشترك. والأوطان لا تسقط حين تتعثّر، بل حين تواصل السير طويلاً في الطريق الخاطئ، وتُقنع نفسها أن الحركة وحدها كافية للنجاة.

وقفة احتجاجية لأعوان شركة البيئة والبستنة بتطاوين يوم الخميس رفضاً لسياسة التهميش التي تنتهجها السلطة وإدارة الشركة تجاه العاملين



أعلن الاتحاد الجهوي للشغل بتطاوين عن تنظيم وقفة احتجاجية يوم الخميس 05 فيفري 2026، بمشاركة كافة أعوان وإطارات شركة البيئة والغراسية والبستنة في مختلف معتمديات الجهة ومركز الولاية. وتتطلق الوقفة من مقر الاتحاد الجهوي للشغل على الساعة العاشرة صباحاً (10:00) لتتواصل إلى غاية منتصف النهار (12:00) أمام مقر ولاية تطاوين، وذلك للتعبير عن رفض سياسة التهميش والمماطلة التي تنتهجها السلطة وإدارة الشركة تجاه العاملين. ويأتي هذا التحرك في إطار مطالبة الأعوان والإطارات بحقوقهم والدفاع عن مكانة الشركة ودورها في التنمية الجهوية، وسط دعوات لتوحيد الصفوف والتصدي لما وصفه الاتحاد بـ«سياسة التسويف والإقصاء».

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الاساسية لتقنيي الفلاحة بسيدي بوزيد

إنعقد مؤتمر النقابة الاساسية لتقنيي الفلاحة بسيدي بوزيد يوم السبت 31 جانفي 2026 تحت اشراف الاتحاد الجهوي للشغل بسيدي بوزيد برئاسة الأخ عبد الستار الحفظوني عضو المكتب التنفيذي الجهوي بمقر دار الاتحاد. وكانت النتائج كالآتي :
العيد بن علي : كاتب عام
أعضاء: فرحات النصيري ، الياس القراوي ، طارق الطاهري ، ثابت القاسمي ، سماح البوعزيزي و علي البوعزيزي

تعزية

ببالغ الحزن والأسى تلقينا خبر وفاة المغفور له زميلنا المتقاعد بمعهد باردو محمد شلغوم وبهذه المناسبة الأليمة، تتقدّم النقابة الأساسية للتعليم الثانوي بباردو بأحرّ عبارات التعازي وأصدق مشاعر المواساة إلى كافة أفراد العائلته راجين من الله العليّ القدير أن يتغمّد الفقيد بواسع رحمته، وأن يسكنه فسيح جنّاته، وأن يلهم أهله وذويه جميل الصبر والسلوان.

سوسة :

الاجور، التغطية الاجتماعية ومستقبل المؤسسة هواجس عمال نزل تاج مرجبا

قرر عمال وعاملات نزل تاج مرجبا بسوسة الدخول في اضراب عن العمل كامل يومي 12 و13 فيفري 2026 الجاري احتجاجا على حرمانهم من مستحقاتهم المالية .
ويطالب عمال النزل بحل معضلة التغطية الاجتماعية وصرف منحة انتاج السداسي الثاني لسنة 2023 وكامل سنة 2024 وكامل سنة 2025 ، الى جانب صرف اجور ديسمبر 2025 وجانفي 2026 وتوضيح آفاق المؤسسة.

هل تعاقب الجامعة على استقلاليتها؟

ضياء تفتق

المحاسبة الإدارية، وغلبة الاعتبارات الانتخابية والتحالفات الظرفية على حساب البرامج الأكاديمية والتسييرية.

مضمون المشروع: تعيينه مؤقتاً بشروط

لا يدعو المشروع صراحة إلى عودة آلية التعيين بصيغتها القديمة، بل يقترح صيغة يُفدّم فيها التعيين باعتباره تويجاً لمسار ترشّح وتقييم. إذ يُفتح باب الترشيحات أمام أساتذة التعليم العالي المشهود لهم بالكفاءة، مع إلزام المترشحين بتقديم برامج مفصلة لتسيير الجامعة وتطويرها علمياً وإدارياً. كما ينص المشروع على إحداث لجنة مستقلة تضم ممثلين عن الوزارة والمجالس الجامعية وخبراء، تتولّى تقييم الملفات والبرامج، قبل اقتراح قائمة قصيرة تُعرض على الوزير المكلف بالتعليم العالي، الذي يرفعها بدوره إلى رئيس الجمهورية للتعين بأمر. ويُحدّد منصب رئيس الجامعة بأربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، في محاولة لإضفاء طابع زمني واضح على المسؤولية.

من التقنية إلى السياسة: قراءة الجامعيين

غير أنّ عديد الجامعيين لا يتعاملون مع المشروع باعتباره مجرد تقنية تشريعية لتحسين الحوكمة، بل يرون فيه تعبيراً عن تحوّل أعمق في فلسفة إدارة الجامعة. فانتخاب رؤساء الجامعات، رغم ما شابه من نقائص، كان يقوم على ثلاث مكتسبات أساسية: تكريس الاستقلالية الأكاديمية، إرساء مساءلة داخلية، والمساهمة في بناء ثقافة ديمقراطية داخل الفضاء الجامعي. من هذا المنطلق، يُقرأ استبدال الانتخاب بالتعيين، حتى وإن تمّ عبر مسار ترشّح، كتحوّل نوعي ينقل الجامعة من فضاء علمي مستقل نسبياً إلى مرفق إداري خاضع لمنطق السلطة التنفيذية. وهو تحوّل لا يُختزل في الإجراءات، بل يطال جوهر العلاقة بين المعرفة والسلطة.

التعيين وإنتاج «التفاهة الوظيفية»

يذهب بعض الأساتذة أبعد من ذلك، معتبرين أنّ تركيز سلطة التعيين بيد القرار السياسي يفتح الباب أمام منطق انتقاء لا يُكافئ بالضرورة الكفاءة أو الجرأة الفكرية، بل يُفضّل الولاء والسلامة

في سياق تشريعي يتّسم بتوسّع منطق المركزية وإعادة ترتيب العلاقة بين السلطة والمؤسسات العمومية، أُودع يوم الثلاثاء 20 جانفي 2026 لدى مكتب الضبط المركزي لمجلس نواب الشعب مشروع قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 19 لسنة 2008 المنظم للتعليم العالي، كما تمّ تنقيحه بالمرسوم عدد 31 لسنة 2011، وذلك بمبادرة مجموعة من النواب. وقد أُحيل المشروع، يوم الخميس 29 جانفي 2026، على لجنة الترتيب والتكوين المهني والبحث العلمي والشباب والرياضة، فاتحاً بذلك نقاشاً يتجاوز حدود الصياغة القانونية ليطال موقع الجامعة العمومية في الدولة، ومعنى الاستقلالية الأكاديمية، وحدود الحوكمة في ظل التحولات السياسية الراهنة.

ولا يبدو هذا المشروع منذ لحظة إيداعه، تعديلاً تقنياً معزولاً، بقدر ما يندرج ضمن مسار أوسع لإعادة ضبط آليات القرار داخل المؤسسات، وهو ما يفسّر حجم التفاعل الذي أثاره داخل الأوساط الجامعية والنقابية، ويجعل من مناقشته اختباراً فعلياً لخطاب الإصلاح المعلن.

خلفية تشريعية متحوّلة

يذكر مشروع القانون، في شرحه للأسباب، بأن الإطار القانوني لسنة 2008 اعتمد مبدأ التعيين في اختيار رؤساء الجامعات، على أساس الكفاءة العلمية والإدارية، وبقرار من الوزير المكلف بالتعليم العالي بعد استشارة الهياكل الجامعية. وقد مكّن هذا النظام، وفق مبرراته، من ضمان حدّ أدنى من الانسجام المؤسسي والاستمرارية في تنفيذ السياسات العمومية. غير أنّ تنقيح سنة 2011، في سياق ما بعد الثورة، أدخل آلية الانتخاب باعتبارها الأساس في اختيار رؤساء الجامعات، في انسجام مع مناخ عام رفع آنذاك شعارات المشاركة، والاستقلالية، والديمقراطية داخل المؤسسات.

لكن بعد أكثر من عقد من التجربة، يرى أصحاب مشروع التنقيح أنّ نظام الانتخاب كشف عن اختلالات عدّة، من بينها ضعف التنسيق بين الجامعات والسلطة الإشرافية، وتراجع نجاعة

في بيان لجامعة للتعليم العالي:

مخاوف من إعادة إنتاج منطق الوصاية على الجامعة

ردا على المبادرة التشريعية التي تستهدف تعيين رؤساء الجامعات التونسية بدل انتخابهم أصدرت الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي بيانا أكدت من خلاله دقة المرحلة التي يواجهها مسار إصلاح التعليم العالي، معبرة بوضوح عن موقف رافض لمقترحات تشريعية تُعيد فتح الباب أمام تعيين رؤساء الجامعات بدل انتخابهم. ويبرز البيان أنّ هذا التوجّه لا يمكن فصله عن سياق أوسع يتّسم بتراجع منسوب المشاركة ومحاولات إعادة مركزية القرار داخل المنظومة الجامعية.

البيان لم يكتفي برفض مقترح بعينه، بل يذكر بجذور الإصلاح الذي انطلق بعد سنة 2011، حين مثل المرسوم عدد 31 محطة مفصلية في تكريس استقلالية الجامعة وترسيخ الحريات الأكاديمية، من خلال تعميم انتخاب الهياكل البيداغوجية والتسييرية. ويعتبر أنّ هذا الخيار لم يكن تفصيلاً إجرائياً، بل ركيزة أساسية لبناء جامعة ديمقراطية قادرة على إنتاج القرار من داخلها، لا الخضوع لإملاءات فوقية.

ونبهت الجامعة العامة في بيانها إلى أنّ تبرير العودة إلى التعيين بشعارات من قبيل "تحسين الحوكمة" أو "الرفع من النجاعة" يظلّ طرحاً اختزالياً، لأنّ الحوكمة الرشيدة لا تتحقق بإضعاف الهياكل المنتخبة، بل بتعزيز دورها الرقابي والتقريبي، وضمان استقلالها في إطار من الشفافية والمساءلة. كما يؤكد البيان أنّ استبدال الانتخاب بالتعيين لا يعالج الإشكاليات الهيكلية التي يعاني منها التعليم العالي، بل قد يعمّق أزمة الثقة داخل الوسط الجامعي. وفي بعده السياسي والنقابي، عكس البيان خشية واضحة من أن تتحوّل مشاريع "الإصلاح" إلى مدخل للتراجع عن مكاسب انتزعتها الجامعيون بنضالات طويلة، ويذكر بأنّ الجامعة العمومية كانت ولا تزال رافداً أساسياً في بناء المسار الديمقراطي، لا مجرد مرفق إداري يُدار بمنطق السلطة العمودية. وأختتم البيان بالتأكيد على الاستعداد لخوض كل أشكال النضال المشروع دفاعاً عن استقلالية القرار الجامعي وعن تسيير ديمقراطي للهياكل، في رسالة مفادها أنّ الديمقراطية لا تُلغى بالقوانين، بل تُفرغ من مضمونها حين تُنتزع من ممارستها اليومية داخل المؤسسات.

إثر المبادرة التشريعية باعتماد التعيين بدل الانتخاب

الأخ بوبكر بن علي للشعب: إصلاح أم ارتداد؟ حين يطلّ التعيين من بوابة

مبسّطاً لا يساعد على إيجاد حلول حقيقية، بل قد يؤدي إلى نتائج عكسية، من خلال إضعاف استقلالية الجامعات، والتأثير على مناخ الحرية الأكاديمية، الذي يمثل شرطاً أساسياً لجودة التعليم والبحث العلمي.

كما يلفت إلى أنّ رئيس الجامعة، لكي يكون فاعلاً وناجعاً، يحتاج إلى ثقة المجتمع الجامعي ودعمه، وإلى هامش من الاستقلالية يسمح له باتخاذ قرارات أكاديمية وبحثية بعيدة عن الضغوط. وهو ما قد يتأثر سلباً في حال اعتماد التعيين المركزي، حيث يصبح الارتباط بالجهة المعيّنة عاملاً محدداً في ممارسة المسؤولية.

إصلاحات ما بعد 2011: تقييم وتطوير لا عودة إلى الوراء وفي ما يتعلق بإصلاحات ما بعد 2011، يوضح الأستاذ بوبكر بن علي أنّها لم تكن مثالية أو مكتملة، لكنها مثلت خطوة مهمة نحو تحديث منظومة التعليم العالي، خاصة من حيث تكريس مبادئ الديمقراطية الجامعية واستقلال القرار الأكاديمي. ويؤكد أنّ أي مراجعة لهذه الإصلاحات يجب أن تتم في إطار تقييم هادئ وموضوعي، يشارك فيه أهل القطاع، بدل اعتماد حلول فوقية قد تعيد إنتاج اختلالات سابقة.

ظرفياً، بل جاء في سياق إصلاحي هدف إلى تكريس قدر من الديمقراطية الجامعية، وربط المسؤولية بالمحاسبة داخل الوسط الجامعي نفسه. ورغم ما قد تكون أفرزته هذه الآلية من صعوبات أو نقائص، فإنها مكّنت من تعزيز الشعور بالانتماء والمسؤولية، وفتحت المجال أمام النقاش الداخلي حول البرامج والتصورات.

وفي هذا السياق، يعتبر أنّ تقديم التعيين اليوم كحل جاهز لمشاكل التسيير يطرح أكثر من سؤال، خاصة إذا ما تم اختزال أزمة التعليم العالي في مسألة طريقة اختيار المسؤولين، في حين أنّ الأسباب الحقيقية للأزمة أعمق وأعمق.

أزمة التعليم العالي أعمق: يشدد الأستاذ بوبكر بن علي على أنّ ضعف النجاعة داخل الجامعات لا يمكن ربطه آلياً بأليات الانتخاب. فمشاكل التعليم العالي في تونس، حسب تقديره، تعود أساساً إلى عوامل هيكلية متراكمة، من بينها نقص التمويل، وغياب رؤية وطنية واضحة للجامعة، وتدهور البنية التحتية، إضافة إلى تفاقم هجرة الكفاءات الجامعية والبحثية. ويؤكد أنّ تحميل آلية الانتخاب مسؤولية هذه الإشكاليات يُعدّ تشخيصاً

أعاد مقترح تنقيح قانون التعليم العالي، المتعلق بتعويض انتخاب رؤساء الجامعات بألية التعيين، فتح نقاش واسع داخل الأوساط الجامعية والنقابية، تحت عنوان إصلاح الحوكمة وتحسين النجاعة. غير أنّ هذا المقترح أثار في المقابل جملة من التحفظات، انطلاقاً من التخوف من المساس بالديمقراطية الجامعية واستقلالية القرار الأكاديمي. في هذا التصريح، يوضح الأستاذ بوبكر بن علي، الكاتب العام للجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي، موقفه من هذا التوجه، ويقدم قراءة هادئة لأزمة التعليم العالي ومدخل الإصلاح الممكنة.

الجامعة فضاء أكاديمي لا إدارة خاضعة لمنطق التراتبية: يؤكد الأستاذ بوبكر بن علي أنّ الجامعة ليست إدارة عمومية تقليدية تُدار بنفس الآليات القائمة على التراتبية والقرار الفوقي، بل هي فضاء أكاديمي يقوم على الحرية الفكرية، واستقلال القرار العلمي، والتشاركية في التسيير. ومن هذا المنطلق، فإن طريقة اختيار رؤساء الجامعات ليست مسألة إجرائية أو تقنية فحسب، بل تعكس تصوراً كاملاً لطبيعة الجامعة ودورها في المجتمع. ويضيف أنّ اعتماد آلية الانتخاب بعد 2011 لم يكن خياراً شكلياً أو

حين يتطفل «النواب» على الجامعة:

تقنين الوصاية وتكريس التبعية بدل الإصلاح الحقيقي

وبدون تحليل سببي يثبت أن طريقة الاختيار هي أصل الأزمة الحالية. فالمبادرة المقدمة تبدو كقرار جاهز يبحث عن تبرير لا عن تشخيص يرون إيجاد الحلول والمخارج للإصلاح.

أما المقارنات الخارجية التي ذكرت في شرح أسباب المبادرة فهي لا ترتقي إلى مرتبة الحجة وتتم عن سوء فهم لتجارب الدول المذكورة و لاطار المؤسساتي لكل منها ولاستقلالية التمويل ولدور السلطة التنفيذية وقيمة الضمانات المتوفرة والضامنة للحريات الأكاديمية. وأعتقد أن اختزال النقاش حول أزمة التعليم العالي في تونس في تعديل فصل يتيم يمثل بحد ذاته تضليلا للرأي العام. فأزمة التعليم العالي في تونس ليست بسبب طريقة انتخاب رؤساء الجامعات بل هي نتيجة لمنظومة تشكو من ضعف التمويل وبحث علمي يدار بالحد الأدنى وهجرة للكفاءات وتراجع للجودة والاعتماد وتضخم الشعب دون رؤية وطنية وفجوة واسعة بين التكوين وسوق الشغل وبيروقراطية تقتل المبادرة. هذه هي الملفات التي تحتاج إلى بلورة سياسات عمومية وخطط واستراتيجيات وطنية ومؤشرات قياس. أما القفز فوق هذه الملفات نحو تفصيل رمزي يمسك بمفاصل السلطة داخل الجامعة فهو فعل جزئي نواياه في أحسن الأحوال غامضة.

ومن نفس زاوية الإقتصاد السياسي للشعبوية فإن هذا النوع من المبادرات سيخلق انطباعا بالحركة والحسم عبر معركة سهلة التسويق وثانيا تحويل الأناظر عن الاختيارات الكبرى وأداء برلمان ضعيف المشروعية الشعبية. فحين يتعدى تقديم إنجازات تهم التشغيل والجودة والبحث العلمي يصبح من الأسهل استعراض الإصلاح عبر تغيير قواعد لعبة إدارية ثم تحميل المسؤولية للجامعة والأساتذة والنخب وهكذا ينتج خطاب يربط التدهور بالمؤسسات المنتخبة داخل الجامعة بدل ربطه بغياب التمويل والحوكمة ومعايير الجودة. وحين يصبح رئيس الجامعة مسمى عوض أن يكون مفوضا من النخبة الأكاديمية تتبدل الحوافز ويعلو منطق إرضاء مركز القرار على منطق الإنجاز العلمي. وتتضح حماية الموقع أهم من حماية الاستقلالية الأكاديمية. وهنا فإنني لست في سياق المبالغة بل توقع منطقي للنتائج حين تغيب الضمانات ومعايير الاستقلالية ومربرات القرار من دون ذلك تصبح الشفافية المنشودة شعارا وفتح باب الترشيحات إجراء شكليا يصطدم بخيار فوقي. قد يدفع البعض إلى القول بأن الانتخابات الحالية داخل الجامعة ليست مثالية. لكن علاج العيوب لا يتم عبر قتل مبدأ الانتخاب ولا مصادرة حق الاختيار بل عبر إدخال الحوكمة الحقيقية عبر هيئة وطنية متكونة من ذوي الخبرة ومن لهم الصفة الأكاديمية.

إن ما تعيشه بلادنا من أزمات اقتصادية واجتماعية وضرب الأجسام الوسيطة والمؤسسات بات على أبواب الجامعة التونسية ومن هنا فإن صمت النخب لن يكون حيدا بل مشاركة غير مباشرة في الهدم وعلى الجامعيين من أساتذة وباحثين وإداريين وطلبة أن يتحركوا سريعا عبر تنظيم حوارات ونقاشات عامة داخل المؤسسات وبلورة مواقف واضحة من طرف الهياكل النقابية والمجالس العلمية ومجالس الجامعات تشرح للرأي العام أزمة الجامعة وأن الحل لن يكون عبر ضرب استقلاليتها وأن ما تراكم من إيجابيات خلال السنوات الفارطة كان نتاج نضال أجيال من الجامعيين والجامعيين.

ختاما أقول نحن امام مبادرة تتجنب جوهر الأزمة. نضع قناعا رمزيا على فشل السياسات، وتشرعن الوصاية بدل الإصلاح. والجامعة لا تتقن بإدارة الاسماء، بل بضمان الجودة والتمويل، والحرية، والمسؤولية والشفافية

عبد الرحمان اللاحقة:
أستاذ محاضر بالمعهد العالي
للتصرف بتونس



تفاجأ الجامعيون والجامعات بمبادرة تشريعية ساذجة ذات فصل يتيم يهدف إلى تغيير آلية انتخاب رؤساء الجامعات وإستبدالها بخيار التعيين وقد تفاعلت مع هذا الحدث الهياكل النقابية بسرعة، و تشير المعطيات المتداولة والمواقف إلى إدانة هذه المبادرة و لفظها من طرف العديد من المتدخلين في الشأن الجامعي. ومن منظور شخصي فلا اراها حدثا عابرا ولا زلة تشريعية منفصلة، بل نتيجة طبيعية لسباق سياسي يقوم على الشعبوية وعلى انتاج قرارات رمزية سريعة تعوض غياب الرؤية والقدرة على معالجة الملفات الثقيلة.

في ادبيات الاقتصاد السياسي للأنظمة الشعبوية، لا تعتمد منظومة الحكم على منطق «النجاعة»، بل على منطق البقاء: حماية السلطة من التهديدات الداخلية والخارجية، والتحكم في تدفق المعلومة، وتفكيك مراكز النفوذ المستقلة، وتعيين اهل الولاء في مواقع تحتاج في الاصل الى كفاءة. حين تضيق شرعية النظام ويصبح المجال العام فقيرا خاليا من كل نقاش حر. في هذا السياق تميل السلطة الى قرارات تبعث برسائل قوة وتوحد القاعدة حول معارك سهلة التسويق، حتى لو كانت كلفتها على الادارة والجودة باهظة. من هذا المنطلق يصبح إستهداف الجامعة مفهوما. فالجامعة ليست مجرد مؤسسة خدمتية بل هي فضاء ينتج المعرفة والمعلومة ويني روح النقد وهي بطبيعتها أقل قابلية للانضباط السياسي الكامل. لذلك تتحول بسرعة إلى هدف مفضل لكل سلطة تبحث عن ضبط «المجال» الرمزي لترويض النخب وكسر الاستقلالية وجر المؤسسة العلمية إلى منطق التبعية. وعندها لا يتركز النقاش حول تحسين التكوين أو جودة البحث بل حول من يمسك بدواليب الجامعة ومن يعين من يقرر ومن يحدد سقف الحريات الأكاديمية.

في سنة 2020 كتب زميلي المولدي القسومي في صحيفة الشارع المغاربي عن الاستقلالية المغشوشة لهياكل التسيير الجامعي. وخلاصة فكرته أن الانتخابات داخل الجامعة رغم قيمتها ظلت بلا مضمون حوكمي كامل في ظل غياب التقييم الجدي للبرامج والوعود وشفافية المعطيات والقرارات وضعف المسائلة التي تربط المسؤوليات بالنتائج. ثم أن الهياكل المنتخبة تصطدم عمليا بسقف إشراف إداري غير منتخب وغير أكاديمي ما يجعل الاستقلالية أقرب إلى شعار منقوص. هذا التشخيص كان يفترض أن يقود إلى تعميق الاستقلالية وبناء أدوات تقييم ومحاسبة لا إلى سحب حق الانتخاب بالاساس.

غير أن المبادرة الحالية قلبت المنطق فبدل علاج إشكاليات الحوكمة إقترح الحل الأسهل والأخطر وهو نزع الاختيار من الجميع وإرجاعه إلى التسمية الفوقية وهكذا تتحول الحوكمة إلى كلمة لتبرير السيطرة ويتحول الإصلاح إلى واجهة لقرار مركزي لا يسأل ولا يحاسب وهو تقنين لوصاية كانت موجودة بصيغ متعددة مع توسعتها. وهو ما يجعلنا نتساءل عن النوايا الحقيقية لأصحاب المبادرة.

ويزداد الأمر خطورة حين نلاحظ هشاشة التعليل المقدم فنجد عبارات عامة عن الإخلالات وضعف التنسيق وهيمنة انتخابية دون أدنى أرقام أو تقارير تقييم مستقلة ودون أمثلة دقيقة تشرح الخلل كيف ولماذا



ذاكرة 2022: الجامعيين الذين قالوا «لا»

في خلفية هذا النقاش، يستحضر الجامعيون موقف عمداء وعميدات كليات الحقوق والعلوم القانونية في ماي 2022، حين أعلنوا اعتذارهم عن المشاركة في اللجان التي أحدثها رئيس الجمهورية في إطار ما سُمي بـ«الحوار الوطني»، وتمسكهم بحياد المؤسسات الجامعية ورفضهم الزج بها في مشروع سياسي أحادي.

ذلك الموقف، الذي استند إلى قيم الحرية الأكاديمية وواجب التحفظ، مثل رفضا مؤسسيا واضحا للانخراط في مشروع الرئيس ودستوره، وقطعا مع توظيف الجامعة كرافعة شرعية لمسار سياسي مغلق. ويرى عديد الجامعيين أن هذا الرفض لم يُغفر، وأن مشروع التنقيح الحالي يمكن قراءته أيضا كإعادة ضبط لموازين القوة داخل الجامعة، وتضييق لهوامش استقلالها.



استقلاليتها تعني ضمان حق المجتمع في تعليم عال ذي جودة، حر ومستقل. ومن هذا المنطلق، تجدد الجامعة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي استعدادها للمساهمة في أي مسار إصلاحي حقيقي، يقوم على الحوار والتشريك، ويحترم خصوصية الجامعة ودورها الأكاديمي.

السياسية. وفي هذا السياق، يُستعمل مفهوم «التفاهة الوظيفية» لا بمعناه الأخلاقي، بل بوصفه آلية لتفريغ المواقع القيادية من الشخصيات القادرة على النقد وصياغة الرؤى، وتعويضها بشخصيات غير مزعجة.

فالسطة، وفق هذا التحليل، لا تخشى الأستاذ الضعيف، بل الأستاذ القوي والمستقل، القادر على إنتاج خطاب قانوني أو علمي مضاد. ومن هنا يُنظر إلى المشروع باعتباره جزءا من مسار أوسع يهدف إلى تحييد الجامعة بوصفها فضاء نقديا محتملا.

الالتفاف بدل الإلغاء اللات في مشروع القانون، كما في غيره من النصوص التشريعية الحديثة، أنه لا يصرح بإلغاء الاستقلالية أو الحرية الأكاديمية، بل يلتف عليها بخطاب إصلاحي كثيف يستعمل مفردات الحوكمة، والنجاعة، وتسريع القرار. وهو خطاب يُبقي على الشكل الإصلاحي، مع تفرغ من مضمونه الديمقراطي، بحيث لا تُلغى المشاركة بل تُفَرِّغ، ولا تُلغى الحرية الأكاديمية بل تُحاصر إداريا.

حوكمة

ويرى أن إصلاح الحوكمة الجامعية يظل أمرا ضروريا، لكن شرط أن يتم في إطار تشاركي حقيقي، يضمن إشراك الأساتذة والباحثين وهياكلهم التمثيلية في صياغة الحلول. فالإصلاح، حسب تعبيره، لا يمكن أن يكون ناجعا إذا فُرض من أعلى، أو إذا اقتصر على تغييرات قانونية دون معالجة جوهر الأزمة.

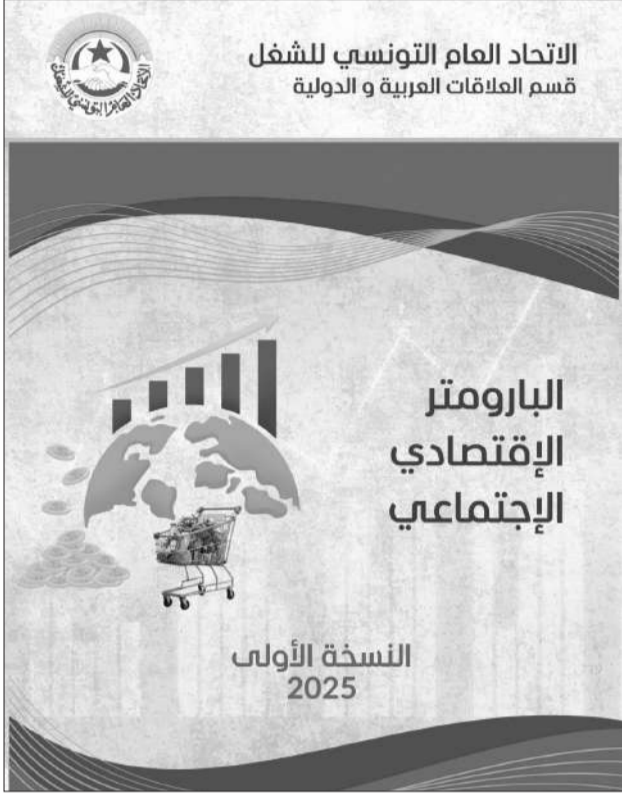
الدفاع عن الجامعة العمومية مسؤولية وطنية: ويختتم الأستاذ بوبكر بن علي بالتأكيد على أن الدفاع عن الديمقراطية الجامعية واستقلالية الجامعة العمومية لا يندرج ضمن صراع سياسي أو نقابي ضيق، بل هو دفاع عن المرفق العمومي وعن الدور الحيوي الذي تلعبه الجامعة في التنمية وإنتاج المعرفة وتكوين الأجيال.

فالجامعة القوية والمستقلة، حسب قوله، هي ركيزة أساسية لأي مشروع وطني جاد، وحماية

البارومتر الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد:

وثيقة تواجه النشرات الإحصائية وتوظيف الأرقام الرسمية خدمة لسردية الحكومات

ضياء تقي



وهو لا يكتفي بعرض المعطيات، بل يسعى إلى ربط المؤشرات الاقتصادية بدلالاتها الاجتماعية المباشرة، وقياس أثر السياسات العمومية على ظروف عيش الشغّالين ومستوى استقرارهم الاجتماعي. كما يوفّر هذا البارومتر أرضية معرفية صلبة تدعم الموقف النقابي في مسارات التفاوض والحوار الاجتماعي، عبر معطيات دقيقة وأدلة قابلة للنقاش والمساءلة. وفي الآن ذاته، يضطلع بدور تنويري موجّه إلى الرأي العام، يهدف إلى تفكيك الخطابات التقنية التي تُفرغ الأزمة من بعدها الاجتماعي، وتحويل النقاش من إدارة الأرقام إلى مساءلة الخيارات. وإلى جانب ذلك، يمنح البارومتر بعداً استراتيجياً للعمل النقابي، من خلال رصد الاتجاهات العميقة والاختلالات البنوية التي تهدّد الاستقرار الاجتماعي، واستباق تداعياتها على الشغل والعدالة الاجتماعية.

وفي قراءة للوثيقة التي نشرتها الصفحة الرسمية للاتحاد العام التونسي للشغل، اعتمد البارومتر الاجتماعي-الاقتصادي النقابي منهجية صلبة ومتعددة المصادر، تقوم على تجميع المعطيات المتاحة وتحليلها ضمن رؤية نقدية تتجاوز العرض التقني للأرقام. ففي جانب المصادر، يستند البارومتر إلى بيانات صادرة عن المعهد الوطني للإحصاء في ما يتعلّق بالنموّ، والتشغيل، وظروف العيش، وإلى مؤشرات البنك المركزي التونسي لمتابعة التطوّرات النقدية والمالية وسعر الصرف والتوازنات الكبرى. كما يوظف تقارير ومؤشرات صادرة عن منظمة العمل الدولية والبنك الدولي لأغراض المقارنة والتحليل المرجعي، إلى جانب الدراسات القطاعية للهياكل الوطنية المختصة، ومنشورات قسم الدراسات والتوثيق بالاتحاد العام التونسي للشغل. أمّا على مستوى التحليل، فيعتمد البارومتر مقارنة زمنية طويلة المدى تسمح برصد التحوّلات البنوية لا الاكتفاء بالتقلّبات الظرفية، مع ربط المؤشرات بسياقها السياسي والاقتصادي، وقراءة نقدية للأرقام بوصفها نتائج مباشرة لاختيارات وسياسات عمومية متراكمة، لا معطيات محايدة منفصلة عن ميزان القوى الاجتماعي.

محاور البارومتر: قراءة شاملة لأزمة اقتصادية-اجتماعية مركّبة

ينظم البارومتر الاجتماعي-الاقتصادي النقابي حول أحد عشر محوراً مترابطاً، تُشكّل في مجموعها إطاراً تحليلياً متكاملًا لفهم عمق الأزمة الاقتصادية والاجتماعية في تونس. وينطلق هذا البناء من تشخيص مسار النمو الاقتصادي وما يكشفه من ركود هيكلي وضعف مزمن في الإنتاجية، قبل الانتقال إلى تحليل التضخّم بوصفه لم يعد مجرد ظاهرة نقدية ظرفية، بل تحول إلى ضريبة اجتماعية غير معلنة تُستنزف عبرها مداخل الأجراء. ويعالج البارومتر كذلك مسألة سعر الصرف والتوازنات الخارجية مبرراً هشاشة القرار النقدي وارتفانه لاختلالات هيكلية، إلى جانب محور الاستثمار الأجنبي الذي

لم يعد ممكناً قراءة الأزمة التونسية من زاوية رقم واحد أو مؤشر معزول. فالتضخّم، مهما انخفضت نسبته على الورق، لا يشرح وحده تدهور القدرة الشرائية. والبطالة، مهما تحوّلت إلى "نسب" في نشرات دورية، لا تختزل هشاشة سوق شغل يتسع فيه المؤقّت والأمنظّم وتُسحب فيه الحماية الاجتماعية من تحت أقدام العاملات والعمّال. أمّا أزمة الصناديق الاجتماعية، فليست مجرد "تعطّل في التسيير" أو "ضغط ظرفي" كما يروّج، بل حصيلة نموذج اقتصادي يراكم العجز ويقتات من هشاشة التشغيل ومن تآكل الأجور ومن تراجع دور الدولة الاجتماعي.

من هذا الوعي تحديداً، يأتي البارومتر الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد العام التونسي للشغل كوثيقة لا تُشبه تقارير الإحصاء المجردة، ولا تتقاطع مع سردية الحكومات التي تتفنّن في "تهذيب" الأرقام أو انتقاء ما يخدم الخطاب السياسي. البارومتر، في جوهره، ليس نشرة معطيات، بل أداة قراءة تعيد تركيب المشهد الاقتصادي-اجتماعي في كليته، وتضع العمل والعدالة الاجتماعية في قلب النقاش العام، في لحظة تُدفع فيها البلاد دفعاً نحو اختزال الأزمة في "حلول تقنية" وإجراءات مالية تُحمّل كلفتها للفئات الشعبية.

البارومتر النقابي: ممارسة دولية راسخة

في السياق المقارن، تُبيّن التجارب النقابية الدولية أنّ البارومتر الاجتماعي-الاقتصادي لم يعد ترفاً تحليلياً أو اجتهاداً ظرفياً، بل تحول إلى أداة اشتغال مركزية داخل العمل النقابي المنظم. ففي أوروبا، تعتمد كبرى النقابات في فرنسا وبلجيكا تقارير دورية تربط تطوّر الأجور بالإنتاجية، وتكشف الهوة بين التضخّم كما يُقاس إحصائياً والتضخّم كما يُعاش اجتماعياً، وتبرز اتساع العمل الهش وتراجع الاستقرار المهني وهي بذلك تشكل أدوات فعلية لتفكيك السياسات التقشفية وبرامج التكيّف الهيكلي، وتحويل الأرقام من معطيات جامدة إلى وسائل نضال ومساءلة. كما تؤكد هذه التجارب، في مجملها، أنّ البارومتر ليس أداة حيادية أو تقنية بحتة، بل وسيلة لإنتاج معرفة اجتماعية بديلة، وإعادة التوازن في النقاش العمومي بين الدولة ورأس المال والعمل، عبر سحب "لغة الأرقام" من الاحتكار الرسمي ووضعها في خدمة العدالة الاجتماعية.

أهداف البارومتر: من قراءة الأرقام إلى بناء الموقف النقابي

يهدف البارومتر الاجتماعي-الاقتصادي النقابي إلى تجاوز منطوق المتابعة الظرفية للأرقام نحو بناء قراءة تحليلية منتظمة للتطوّرات الاقتصادية والاجتماعية، بالاعتماد على مؤشرات رسمية موثوقة قابلة للقياس والمقارنة.

يُقارب من زاوية حضوره الكمي المحدود الأثر، وضعف اندماجه في النسيج الإنتاجي وغياب السيادة الاقتصادية. كما يتناول المبادلات التجارية كاشفاً اختلال القاعدة التصديرية واتساع التبعية للخارج، ويفرد محوراً للمديونية يضع الدولة أمام معادلة شائكة بين خدمة الدين وخدمة المجتمع. وعلى المستوى الاجتماعي، يرصد البارومتر أوضاع سوق الشغل بما فيها البطالة البنوية وتوسّع العمل الهش، ويحلّل القدرة الشرائية وظروف العيش مبرراً تآكل الدخل الحقيقي واتساع الهشاشة. ولا يغفل كذلك الفوارق الجهوية بوصفها نتاجاً لتنمية غير متوازنة وإقصاء مجالي مزمن، إلى جانب محور الحماية الاجتماعية التي تُقارب كأزمة بنوية لا تقنية. ويختتم هذا البناء بمحور الحوار الاجتماعي، حيث يُبرز البارومتر كيف تحوّل من آلية لتنظيم الصراع الاجتماعي إلى فضاء معطل، بما يفاقم التوتر ويقوّض أسس الاستقرار الاجتماعي.

قراءة في المؤشرات: نموّ هشّ، عيش متآكل، وأزمة بنوية متعدّدة الوجوه

من خلال وسيلة البارومتر، تبرز قراءة الوضع الاقتصادي والاجتماعي في تونس مساراً متراكباً من الاختلالات البنوية التي تفسّر عمق الأزمة الراهنة وحدود الخروج منها. فعلى امتداد عقدين، لم يتجاوز معدّل النمو 2,3% مع تذبذبات حادة عكست هشاشة المنوال الاقتصادي: ذروة ظرفية في 2007 (6,7%) سرعان ما أعقبها انتكاسة في 2011 (-2%) ثم انهيار تاريخي في 2020 (-9%) على خلفية الأزمة الصحية، دون أن ينعكس أي "انتعاش" لاحق على مستوى العيش. ويؤكّد تراجع الناتج الداخلي الخام للفرد، بالأسعار الثابتة لسنة 2015، من 8.231 ديناراً سنة 2004 إلى نحو 7.600 دينار سنة 2024، مسار إفقار بنوي للسكان.

وعلى المستوى النقدي، ظلّ التضخّم بمتوسط تاريخي مرتفع (5,4% بين 1963 و2024)، مع ذروة قياسية في مارس 2023 (10,4%) قبل تراجع نسبي إلى 7,5% نهاية 2023 وتوقّعات بـ5,3% في ماي 2025، وهو تراجع لم يُترجم تحسّناً فعلياً بفعل تآكل العملة: إذ فقد الدينار قرابة نصف قيمته مقابل الدولار بين 2012 و2024 (من 1,5618 إلى 3,1118 دينار للدولار) ونحو 68% مقابل اليورو.

أمّا سوق الشغل، فيعكس هشاشة بنوية بتركيبة بطالة غير متوازنة (13,6% لدى الرجال مقابل 20,3% لدى النساء خلال السداسي الأول من 2025)، وهيمنة واسعة للقطاع غير المنظم (85% من اليد العاملة في الفلاحة و63% في البناء)، فضلاً عن صعوبات تصرف وتمويل تطلّ 42% من المؤسسات العمومية سنة 2024.

وتتقاطع هذه الهشاشة مع ضغوط المالية العمومية: ارتفاع الدين العمومي من 197,3 مليار دينار سنة 2020 إلى 247,5 مليار دينار سنة 2024، وتعبئة نحو 28,2 مليار دينار سنة 2025 لخدمة الدين الخارجي، مقابل احتياطي



الترفيح في الأجور والجراريات:

بين الوعد
وضبابية التنفيذ

بقلم الهادي دحمان



أقرّ قانون المالية لسنة 2026، الصادر بمقتضى القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025، وتحديدًا في فصله الخامس عشر، الترفيح في الأجور والمتربات في القطاعين العام والخاص، وكذلك في جرياتي المتقاعدین بعنوان سنوات 2026 و2027 و2028، على أن

يتم هذا الترفيح بمقتضى أمر حكومي.

غير أن هذا المقتضى القانوني لم يُفعل إلى حد الآن، إذ لم يتقاضَ الأجراء وأصحاب الجرياتي الزيادات المعلنة، وهو ما أدى إلى تكاثر التساؤلات وتعدّد التأويلات والاستقراءات، مما أثار جدلاً واسعاً شمل وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، وتناول موعد الترفيح، وتاريخ مفعوله، وقيمه، ومقاديره.

ويُنظر أن يصدر الأمر الحكومي المذكور ليضع حدًا لحالة اللتباس، ويُجيب عن التساؤلات المشروعة لذوي الحق، في ظلّ صمت الدوائر الوزارية المعنية، وما لحق الأجراء وأصحاب الجرياتي من ضرر جراء الارتفاح المتواصل للأسعار وتراجع المقدرة الشرائية لمختلف الطبقات والفئات المتوسطة والشعبية. غير أن اختلاف وجهات النظر وتنوع القراءات زادا في منسوب الغموض وحدة الجدل.

فبين من يذهب إلى إمكانية اعتماد مقادير الزيادات الأخيرة من جهة، ومن يعتمد مقياس المؤشرات الاقتصادية والمالية التقديرية، من خلال نسبة النمو، ومؤشر الأسعار، ونسب التضخم من جهة ثانية، تضع سبل الفهم، وتزيد التخمينات، في غياب الشفافية والحق في النفاذ إلى المعلومة، وفي ظلّ قرارات أحادية خارج سياق التفاوض والحوار الاجتماعي، باعتباره الإطار القانوني الأمثل لتحديد الزيادات في الأجور والمداخيل، والاتفاق على توزيعها بين القطاعات والأسلاك والمهن، مع اعتماد تاريخ مرجعي واضح للمفعول المالي الخام. ناهيك عن أن القانون شمل القطاع الخاص وكذلك المتقاعدين، في مخالفة للمعهود والمعتمد.

واللافت كذلك سحب هذا الترفيح على المتقاعدين في القطاعين العام والخاص والخاضعين لإجراءات داخلية للصناديق الاجتماعية ذات الاستقلالية الإدارية والمالية، بما يطرح عديد التساؤلات حول جدية النية في إصلاح أنظمة الضمان الاجتماعي قصد ضمان ديمومة المرفق العمومي.

ولا يمكن المجازفة بتقديم تصوّرات في ظلّ هذا التكتّم الرسمي، واعتبارًا لدقة المسألة التي لا تهتمّ النسب المئوية أو المقادير أو تاريخ المفعول المالي فحسب، بل تشمل الجانب الفني الخاص بالتوزيع، مع الالتزام بمبادئ العدالة الاجتماعية، وقيم الإنصاف، والتشاور، ومفهوم الأجر المجزي.

إنّ كل المؤشرات والانتظارات الحالية لا تخدم أهداف الحوكمة الرشيدة ولا إحكام التصرف في الموارد، ولا توفر شروط السلم الاجتماعية، بقدر ما تفسح المجال للتأويل والمزايدة.

فمتى تتوضّح كل هذه المسائل؟

على واقع الأسر. فالبارومتر، في تقديرها، لا يكتفي بتسجيل مؤشرات الاقتصاد الكلي، بل يكشف المسافة الواسعة بين "التعافي المعلن" و"الإنهك الاجتماعي الفعلي"، ويعيد طرح السؤال الذي يجري عادة الالتفاف حوله: ما قيمة النمو إذا لم يُنتج شيئًا لائقًا؟ وما جدوى تراجع نسب التضخم إذا ظلّ الغلاء ينهك ميزانيات العائلات؟

وتتوقف العرفاوي مطولاً عند مسألة تعتبرها محورية، وهي الفجوة بين التضخم المقياس والتضخم المعاش. فحتى حين تعلن الجهات الرسمية أرقامًا توحى بانخفاض نسبي، يبقى الواقع اليومي للأسر محكومًا بارتفاع كلفة الغذاء، والنقل، والسكن، والصحة، وهي نفقات قسرية تجعل هامش التصرف أضيق يومًا بعد يوم. وفي هذا الإطار، ترى أنّ البارومتر ينجح في إعادة توجيه النقاش من تحسين النسب والمؤشرات إلى حماية العيش الكريم، ومن إدارة الأزمة إلى تفكيك أسبابها البنوية.

أما في ما يتعلّق بالأجور، تعتبر العرفاوي أنّ الوثيقة تطلق تحذيرًا واضحًا: استمرار تآكل الأجر الأدنى وضعف آليات التحيين لم يعودا مسألة تقنية أو مطلبًا قطاعيًا، بل تحوّلًا إلى شرط أساسي للاستقرار الاجتماعي. وتؤكد أنّ الربط بين تطوّر الأجور وتطوّر الأسعار لم يعد ترفًا نقابيًا، بل ضرورة لحماية السلم الاجتماعي، لأنّ المجتمع لا يمكن أن يواصل تحمّل كلفة الأزمة عبر الأجور المجمّدة والقدرة الشرائية المستنزفة.

وعن سوق الشغل، تشير العرفاوي إلى أنّ البارومتر يلتقط جوهر الأزمة، إذ لا يختزلها في نقص مواطن الشغل، بل يبرز هشاشة التشغيل، واتساع العمل غير المنظم، وضعف إدماج النساء، والشباب، وحاملي الشهادات العليا، وهو ما يجعل مردودية النمو ضعيفة حتى في فترات الانتعاش النسبي. وتشدّد على أنّ هذه الهشاشة ليست قدرًا محتومًا، بل نتيجة خيارات سياسية واقتصادية أضعفت الاستثمار المنتج، وقصّمت السياسة الصناعية، وعمّقت الفوارق الجهوية.

وتصل العرفاوي إلى واحدة من أكثر نقاط البارومتر حساسية، وهي الحماية الاجتماعية، مؤكدة أنّ الأزمة ليست محاسبية ولا عابرة، بل حصيلة اختلالات هيكلية مرتبطة بضعف النمو، واتساع الاقتصاد غير المنظم، وتراجع قاعدة المساهمين، وجمود الأجور. وترفض في هذا السياق المقاربات التي تختزل "الإصلاح" في تقليص الحقوق الاجتماعية أو الترفيح في سن التقاعد، معتبرة أنّ البارومتر يقدم اتجاهًا مغايرًا يقوم على إصلاح تضامني شامل: توسيع القاعدة، إدماج غير المنظم، تحسين الأجور، وحماية الفئات الأضعف.

وفي ختام تصريحها، تعطي العرفاوي للحوار الاجتماعي مكانته المركزية، مؤكدة أنّ تعطله ليس تفصيلًا إجرائيًا، بل علامة على خلل عميق في إدارة الدولة للصراع الاجتماعي. فحين تُفرغ آليات التفاوض من مضمونها، تتصاعد النزاعات ويعود الاحتقان ليصبح أداة التعبير الوحيدة. لذلك، ترى أنّ البارومتر لا يكتفي بتوثيق تعطل الحوار، بل يربطه مباشرة بالاستقرار، وبالنمو، وبالديمقراطية الاجتماعية، مؤكدة أنّ إعادة بناء الثقة وإحياء التشاركية ليست خيارًا سياسيًا ظرفيًا، بل شرطًا لإنقاذ الاقتصاد والمجتمع معًا.

نقد أجنبي متقلّب بلغ ذروته 173 يوم توريد في ماي 2022 ليستقر بين 103 و 110 أيام في أوت 2025.

أما في باب الحماية الاجتماعية، فتتجسد الأزمة بوضوح في وضع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: عجز مالي بلغ 1,226 مليار دينار نهاية 2024، وديون متراكمة ارتفعت إلى 9,62 مليارات دينار، مع كتلة متقاعدین تناهز 1,1 مليون منتفع مقابل 470 ألفًا فقط في القطاع الخاص.

وفيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، فرغم حضور يفوق 4.000 مؤسسة ذات مساهمة أجنبية إلى نهاية 2023، يظلّ أثره محدودًا بفعل تركّزه القطاعي الصناعي منخفض القيمة المضافة (الإلكترونيات والكهرباء 44,15%)، والصناعات الميكانيكية (17,25%)، بما يعزّز الخلاصة المركزية: أزمة نموّ بلا تنمية، وأرقام تتحرّك دون أن تحسّن حياة الناس.

وثيقة تنافس الدولة في السردية لا في الاختصاص

لا يقدم الاتحاد في البارومتر نفسه بديلًا عن الدولة، لكنه يرفض أن تظل الدولة المحتكر الوحيد لتعريف الأزمة. لذلك، لا تطرح الوثيقة "وصفات جاهزة"، بل تؤسس أرضية معرفية صلبة لبناء المطالب والدفاع عنها. بهذا المعنى، ينافس البارومتر السلطة في "السردية الاجتماعية" وفي تعريف جوهر الأزمة ومسؤولياتها، ويعيد الاعتبار لدور النقابة كفاعل وطني منتج للمعرفة، لا كمجرد ردّ فعل.

في المحصلة، يتقدّم البارومتر بوصفه وثيقة معرفة ونقاش: يحوّل الأرقام إلى موقف، والمعطيات إلى قوة اقتراح وضغط. وفي زمن تتقلّص فيه مساحات التشاور وتختزل فيه الأزمات في "لغة تقنية"، تكتسب هذه الوثيقة أهميتها القصوى: ليس فقط بما تقوله، بل بالطريقة التي تقوله بها، وبما تفتحه من أفق لإعادة التفكير في العدالة الاجتماعية والعمل اللائق كخيار وطني لا كملف ثانوي.

هادية العرفاوي: البارومتر يعيد المعنى الاجتماعي للأرقام ويجوّلها إلى مسألة للسياسات وكشف لكمة الخيارات

في تصريح لجريدة الشعب، شدّدت الأخت هادية العرفاوي الأمينة العامة المساعدة المسؤولة عن قسم العلاقات الدولية والعربية والمشفرة على إعداد النسخة الأولى من البارومتر الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد، على أنّ نسخة سنة 2025 لا يمكن التعامل معها بوصفها مجرد "تقرير تأسيسي" يُضاف إلى رصيد الوثائق المتداولة، بل باعتبارها نقلة نوعية في حضور الاتحاد العام التونسي للشغل داخل النقاش العمومي. حضور، كما تقول، يقوم على القياس والتحليل المنتظمين، ويربط الأداء الاقتصادي مباشرة بمصير الشغل، والقدرة الشرائية، ومنظومات الحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعي.

وأوضحت العرفاوي أنّ أهمية هذه الوثيقة لا تختزل في الأرقام التي تضمّنتها، على الرغم من ثقلها ودلالاتها، بل في كونها تفتح مسارًا رسديًا دوريًا قابلاً للتراكم، بما يجعلها مرشحة للتحوّل إلى مرجع في تقييم السياسات العمومية، وفي تفكيك الخطابات الرسمية التي تختزل الأزمة في "منحنيات" وإشارات تقنية لا أثر لها

بلا روتوش Res Publica

في انتظار إرساء مرصد نقابي للوضع الاجتماعي !!

بظروف العمل والسلامة والانتداب، والمطالب الاجتماعية الأعمق المتصلة بالحماية الاجتماعية والحق النقابي. ويسمح المرصد كذلك بمتابعة مآلات الإضرابات والاحتجاجات، من إمضاء الاتفاقات إلى عقد الجلسات الصلحية أو تعثّر المفاوضات، مما يوفر تقييمًا فعليًا لنجاعة الحوار الاجتماعي، بدل الاكتفاء بخطاب التهذئة الظرفي. كما تكتسي المقارنة بين عدد برقيات الإضراب المودعة والإضرابات المنقّدة فعليًا دلالة خاصة، إذ تكشف حجم الضغط الاجتماعي ودور التفاوض الاستباقي في تفادي التصعيد.

إلى جانب ذلك، يشكّل المرصد أداة أساسية لكسر صورة النقابة المُشيطنَة في الخطاب الرسمي والإعلامي، بوصفها طرفًا يعطل الاقتصاد والسياسات "المنتجة". فمن خلال المعطيات الدقيقة، يمكن المرصد من كشف زيف هذا الاختزال، مظهرًا أنّ الإضراب غالبًا ما يكون نتيجة مباشرة لانسداد التفاوض وفشل السياسات الاقتصادية ذات الكلفة الاجتماعية الباهظة، لا سببًا للأزمة. وهكذا يعيد النقاش إلى مرتبته الحقيقي: سياسات عمومية مأزومة، لا احتجاجات عمالية.

ض.ت

مطالب المضرّبين أهمية مركزية، عبر التمييز بين المطالب المادية المتعلقة بالأجور والمنح والخلاصات، والمطالب المهنية المرتبطة بظروف العمل والسلامة والانتداب، والمطالب الاجتماعية الأعمق المتصلة بالحماية الاجتماعية والحق النقابي. ويتيح المرصد كذلك متابعة مآلات الإضرابات والاحتجاجات، من إمضاء الاتفاقات إلى عقد الجلسات الصلحية أو تعثّر المفاوضات، مما يوفر تقييمًا فعليًا لنجاعة الحوار الاجتماعي. كما تكشف المقارنة بين عدد برقيات الإضراب المودعة والإضرابات المنقّدة فعليًا حجم الضغط الاجتماعي وحدود إدارة الأزمة بالأدوات الإدارية أو الأمنية.

وإلى جانب ذلك، يشكّل المرصد أداة لكسر صورة النقابة المُشيطنَة في الخطاب الرسمي والإعلامي، بوصفها طرفًا يعطل الاقتصاد. فالمعطيات الدقيقة تُظهر أنّ الإضراب غالبًا ما يكون نتيجة انسداد السياسات الاقتصادية ذات الكلفة الاجتماعية الباهظة، لا سببًا للأزمة.

أهمية مركزية، عبر التمييز بين المطالب المادية المتعلقة بالأجور والمنح، والمطالب المهنية المرتبطة

في انتظار إرساء مرصد نقابي دائم للوضع الاجتماعي، يكتسي البارومتر الاجتماعي-الاقتصادي أهمية خاصة بوصفه أداة انتقالية لإعادة المعنى الاجتماعي للأرقام، وكسر القراءات الرسمية المختزلة، وربط المؤشرات الاقتصادية مباشرة بحركية الشغل والاحتجاج والقدرة الشرائية. فمن خلال هذا الدور التمهيدي، يفتح البارومتر النقاش حول الحاجة إلى آلية رصد أكثر انتظامًا وعمقًا، قادرة على ملاسة الواقع الميداني بعيدًا عن التزييق الحكومي للأرقام.

ويتعمّق في المرحلة الراهنة التناقض بين خطاب رسمي يروج، عبر مؤشرات مجتزأة، لصورة "الاستقرار الاجتماعي"، وبين واقع يتسم بتصاعد الإضرابات وتنوع أشكال الاحتجاج داخل قطاعات حيوية وجهات تعاني التهميش. وفي قلب هذا التناقض، يبرز بعث مرصد للوضع الاجتماعي كأداة ضرورية لإعادة بناء قراءة دقيقة لحركية الصراع الاجتماعي.

ولا يقتصر دور المرصد المنتظر على الرصد الكمي للإضرابات، بل يتجاوز ذلك إلى تفكيك ديناميكياتها من خلال توزيعها القطاعي والجهوي، بما يكشف خرائط التوتر وبؤر الهشاشة. كما يكتسي تبويب

الهيئة الإدارية للتعليم الثانوي تعدّل خطتها النضالية وتقرّ إضرابات إقليمية في فيفري 2026

تغطية: نصر الدين الساسي

التعليم الثانوي فحسب، بل أصبح موجهاً إلى العمل النقابي برمته، عبر غلق باب التفاوض والتنكر للاتفاقيات، معبراً عن أمله في أن تكون مخرجات الهيئة في مستوى انتظارات القاعدة الأستاذية وتاريخ القطاع النضالي.

وضع اجتماعي خطير ومدرسة عمومية مهددة

من جهتها، أكدت الأخت سهام بوسنة أن انعقاد الهيئة الإدارية يأتي في لحظة فارقة، يتواصل فيها ضرب الحق النقابي وحق التفاوض، دون أي مؤشرات جدية على انفراج قريب أو استئناف للحوار مع سلطة الإشراف، معتبرة أن الإطار النقابي يظل السبيل الوحيد للدفاع عن المطالب المشروعة ومعالجة الإشكاليات العالقة.

وتوقفت بوسنة مطولاً عند خطورة الوضع داخل المؤسسات التربوية، خاصة على مستوى اهتراء البنية التحتية، وما باتت تفرزه التغيرات المناخية من مخاطر حقيقية تهدد سلامة التلاميذ والإطار التربوي، مستحضرة جملة من الحوادث الأليمة التي شهدتها عدة جهات، والتي تعكس - حسب تعبيرها - حجم التدهور غير المسبوق الذي تعيشه المدرسة العمومية.

كما عبّرت عن دعمها للحركات الجهوية، وخاصة الإضراب الجهوي بأسلاك التربية بقفصة، المندد بالعنف وسياسة التضييق على النقابيين، مثمناً وحدة السلك ونجاح التحرك.

تشخيص وتعديل في الخطة النضالية:

وخلال أشغال الهيئة الإدارية، سجّل الأخوة والأخوات جملة من الاختلالات العميقة التي تعكس خطورة المرحلة، وفي مقدمتها السعي المحموم للسلطة إلى

في سياق وطني متأزم، يتسم بتعطيل الحوار الاجتماعي وتواصل استهداف الحق النقابي، انعقدت صباح اليوم الهيئة الإدارية القطاعية للجامعة العامة للتعليم الثانوي بدار الاتحاد العام التونسي للشغل، برئاسة الأخت سهام بوسنة، الأمانة العامة المساعدة للاتحاد والمسؤولة عن التكوين النقابي، وبحضور أعضاء الهيئة الإدارية وممثلي الجهات. ويأتي انعقاد هذه الهيئة في لحظة سياسية ونقابية دقيقة، في ظل انسداد قنوات التفاوض، وتعاقد الضغوط على العمل النقابي، وتدهور الأوضاع الاجتماعية والمهنية داخل المؤسسات التربوية.

تقييم المسار النضالي ومخرجات هيئة نوفمبر

وفي كلمته الافتتاحية، أوضح الأخ محمد الصافي، الكاتب العام للجامعة العامة للتعليم الثانوي، أن جدول أعمال الهيئة يتمحور أساساً حول تقييم مخرجات الهيئة الإدارية السابقة المنعقدة يوم 16 نوفمبر 2025، ولا سيما قرار مقاطعة التقييمات الجزائية، وذلك استجابة لطلب عدد هام من الجهات التي دعت إلى الوقوف على مدى الالتزام بالقرار وتفاعل القواعد الأستاذية معه.

وأكد الصافي أن هذا التقييم يندرج ضمن مراجعة شاملة للخيارات النضالية في ظل متغيرات عديدة، سواء على المستوى السياسي العام أو داخل المشهد النقابي، مشدداً على أن القطاع مطالب اليوم بتغليب العقلانية والهدوء في تعاطيه مع سلطة "رفضت كل أشكال الحوار الاجتماعي"، رغم الوقفات الاحتجاجية والتحركات النضالية التي خاضها الأساتذة، وآخرها وقفة 25 ديسمبر 2025.

وأضاف أن الاستهداف لم يعد يقتصر على قطاع



وتفعيله. وخلصت النقاشات إلى شبه إجماع حول تعثر قرار مقاطعة التقييمات الجزائية وضرورة مراجعته، بما يستجيب لموازن القوى ومصصلحة القطاع. وعلى إثر تداول معمق في المقترحات، أقرت الهيئة الإدارية القطاعية تعديل خطتها النضالية، وذلك بإلغاء قرار مقاطعة كافة أشكال التقييم الجزائي بداية من الثلاثي الثاني، وتعويضه بتنفيذ إضرابات إقليمية أيام 16 و17 و18 فيفري 2026، مع إبقاء الهيئة الإدارية القطاعية مفتوحة للمتابعة والتقييم واتخاذ كل الأشكال النضالية الممكنة في صورة مواصلة سلطة الإشراف تعنتها ورفضها للحوار. وتعدّ هذه القرارات محطة مفصلية في مسار نضال قطاع التعليم الثانوي، ورسالة واضحة مفادها أن الدفاع عن كرامة المدرسين، وصون المدرسة العمومية، وحماية الحق النقابي، تظل خيارات ثابتة لا تقبل المساومة، مهما اشتدت الضغوط وتعقد الظروف الوطني والاجتماعي.

ضرب الحق النقابي والاتفاف على الحقوق والمكاسب الاجتماعية والتوصل من الاتفاقيات، إلى جانب التدهور الحاد للوضع الاجتماعي للأساتذة وتآكل قدرتهم الشرائية أمام الارتفاع الجنوني للأسعار. كما نهبت المداخلات إلى استفرد وزارتي التربية والشباب والرياضة والمندوبيات الجهوية بحركة النقل وبالشأن التربوي عموماً، والنقص الفادح في إطار التدريس والإشراف، ما أثقل كاهل الزميلات والزملاء بالساعات الإضافية، وأخضعهم لنقل تعسفية بعنواني الزيادة في النصاب وسدّ الشغورات. ولم تغب عن النقاشات خطورة استفرد السلطة بملف الإصلاح التربوي وتحويله إلى شعار نخوي أجوف، فضلاً عن تفشي ظاهرة العنف في الوسط المدرسي ومحيطه بشكل يومي، مما بات يهدد سلامة كامل الإطار التربوي. وقد تميزت الهيئة الإدارية بتفاعل جدي ومسؤول، وانتهت أشغالها في ساعة متأخرة، بعد تقييم أداء الجامعة العامة للتعليم الثانوي، ومتابعة دقيقة لمدى التزام القواعد الأستاذية بالقرار النضالي السابق

تشكيكة جديدة على رأس النقابة الأساسية للتجهيز بنابل



انعقد اليوم الثلاثاء 3 فيفري 2026 المؤتمر العادي للنقابة الأساسية للتجهيز بنابل تحت إشراف الإتحاد الجهوي للشغل بنابل وأسفر عن انتخاب المكتب النقابي الجديد التالي:
- رفيق العوادي : كاتب عام
- محمد رضوان الجبينياني : كاتب عام مساعد
أعضاء: برهان المناصري، شيراز العزوزي، سمير الحبادي، ماهر المناعي والمولدي الدوي.

تشكيكة جديدة على رأس النقابة الأساسية

للقيمين والقيمين العاملين بالرقاب والسعيدة



انعقد اليوم الثلاثاء 3 فيفري 2026 مؤتمر النقابة الأساسية للقيمين والقيمين العاملين بالرقاب والسعيدة بدار الاتحاد المحلي للشغل تحت إشراف الاخ بدرالدين المسعودي الكاتب العام المساعد للاتحاد الجهوي للشغل بسبيدي بوزيد وبحضور الاخوين الناصر الزريبي والعربي القادري عن الاتحاد المحلي للشغل الرقاب/السعيدة. وأفرز المؤتمر مكتباً جديداً يتكون من الأخت و الإخوة:

- صابر العبدلي : كاتب عام
أعضاء: وليد الخليفي، منير الجابلي، الصغير العبيدي، وداد البراهمي، فتحي القادري و توفيق الزريبي.

الله أكبر الله أكبر الله أكبر

علمنا ببالح الأسي والحسرة وفاة المغفور له بإذن الله تعالى الزميل والاخ والصديق والأستاذ والنقابي الكاتب العام المساعد بالجامعة العامة للشباب والطفولة أسامة الرميلي بهذه المناسبة الأليمة يتقدم كافة أعضاء الجامعة العامة للشباب والطفولة وكافة النقابيين بالقطاع بأحر التعازي والمواساة القلبية نسأل الله تعالى أن يغفر له ويرحمه ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان وانا لله وانا اليه راجعون.



مكتب جديد على رأس الإتحاد المحلي للشغل بالحمامات



إنعقد اليوم الأربعاء 28 جانفي 2026 المؤتمر العادي للإتحاد المحلي للشغل بالحمامات برئاسة الأخ حافظ الذهبي الكاتب العام المساعد المسؤول عن الدواوين والمنشآت العمومية بالإتحاد الجهوي للشغل بنابل و بحضور الأخ عماد العربي الكاتب العام المساعد المسؤول عن الشؤون القانونية . وأسفر المؤتمر عن انتخاب المكتب النقابي الجديد التالي :
- الناصر الماجدي : كاتب عام
أعضاء : سعيد نصر الله، فيصل النوري، هنية الدريدي، محمد قيس مامي، كمال المهدي، مراد بن جمعة

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية للتعليم الأساسي بقابس



إنعقد اليوم الإثنين 2 فيفري 2026 ، مؤتمر النقابة الأساسية للتعليم الأساسي بقابس تحت إشراف الإتحاد الجهوي للشغل بقابس و أسفر عن فوز المكتب النقابي الجديد التالي :
- عبد الباسط موسى ، نجيب الصويغي ، حافظ الكرمي ، عبد النبي الزارعي ، محمود مرابط ، صالح البيدي و آية الصويغي .

تشكيلة جديدة على رأس النقابة الأساسية لوكالة الوطنية لتقييم المخاطر

انعقد اليوم الجمعة 30 جانفي 2026، بمقر العمل، مؤتمر النقابة الأساسية للوكالة الوطنية لتقييم المخاطر، تحت إشراف الأخوة منير الشعري و حلمي الرحلي، أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد الجهوي للشغل بتونس و بحضور الفرع الجامعي والجامعة العامة للصحة.
وقد أسفر المؤتمر عن انتخاب المكتب النقابي التالي :
حسان الفرشيشي : كاتب عام
محرز منصور: مسؤول عن الانخراطات.
إيمان الشلوقي : مسؤولة عن الإعلام والمرأة والشباب العامل.
حسان حمودة : مسؤول عن التكوين النقابي والأنشطة الثقافية.
ياسين الغزواني : مسؤول عن الحماية الاجتماعية والقطاع غير المنظم.

سوسة :

برج السدرية : عمال شركة SOTAVI للدواجن يضطرون للاضراب بسبب تجاهل مشاكلهم



على امتداد اليوم الأربعاء 4 فيفري 2026 وغدا الخميس 5 فيفري 2026 ، ينفذ عمال الشركة التونسية للدواجن SOTAVI بـرج السدرية اضرابا عن العمل نظرا لما آل إليه الوضع الاجتماعي والمهني من رداءة ولغياب أرضية حوار وتفاهم لحل المسائل المهنية العالقة وبسبب رفض الممثل القانوني للمؤسسة تلبية مطالب العمال المهنية. ويطالب عمال الشركة بالمحافظة على مكتسباتهم وتنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع الطرف الإداري، مشددين على حل نشكل التأمين على المرض ومختلف المنح المخولة لمنتسبي المؤسسة .

مكتسباتهم وتنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع الطرف الإداري، مشددين على حل نشكل التأمين على المرض ومختلف المنح المخولة لمنتسبي المؤسسة .

أعوان الشركة الجهوية للنقل بنابل فرع قليبية يدقون ناقوس الخطر ويحتملون الإدارة مسؤولية أي حادث محتمل

عقد أعضاء النقابة الأساسية للشركة الجهوية للنقل بولاية نابل فرع قليبية اجتماعاً بدار الإتحاد المحلي للشغل بقليبية-حمام الغزاز، تحت إشراف الكاتب العام المساعد للفرع الجامعي والكاتب العام المحلي بقليبية، حُصص للتداول في أوضاع الأعوان وظروف عملهم التي وصفوها بالضاغطة والخطيرة.
وخلال الاجتماع، عبّر الأعوان عن استيائهم من حجم الأعباء المهنية المسلطة عليهم، خاصة ما يتعلق بالقيام بسفرتين يوميًا من قليبية في اتجاه العاصمة تونس، بمعدل يصل إلى 13 ساعة سيطرة فعلية في اليوم، وهو ما اعتبروه مخالفاً لقانون الطرقات ومهدداً لسلامة السائقين والمسافرين ومستعملي الطريق.
كما نبّه المجتمعون إلى ظاهرة الاكتظاظ داخل حافلات النقل المدرسي، التي باتت تمثل خطراً حقيقياً على سلامة التلاميذ والأعوان والحافلات على حدّ سواء، في ظل تدهور حالة الأسطول واهترائه وغياب الحد الأدنى من شروط السلامة الفنية.
وأشار الأعوان كذلك إلى أن إلغاء العديد من السفرات من فروع أخرى ساهم في تفاقم الضغط على حافلات فرع قليبية، وأدى إلى انتشار مظاهر العنف اللفظي والجسدي داخل وسائل النقل، نتيجة تزايد عدد الركاب وتردي الخدمات.
وأمام ما وصفوه بحالة التهميش التي يعيشها الفرع، حملت النقابة الأساسية الإدارة العامة كامل المسؤولية في حال وقوع أي حادث أو كارثة قد تضر بالأعوان أو المسافرين أو الحافلات، معتبرة أن الأوضاع الحالية تنذر بعواقب خطيرة إذا ما استمر تجاهل مطالبهم. وأكد أعوان الشركة الجهوية للنقل بنابل، فرع قليبية، تمسّكهم بحقهم في الدفاع عن تحسين ظروف عملهم، مشددين على استعدادهم لخوض كل التحركات القانونية والمشروعة في صورة عدم الاستجابة لمطالبهم، التي وصفوها بالعادلة والضرورية لضمان سلامة الجميع وجودة الخدمات المقدّمة للمواطنين.

سوسة :

جامعة الصناعات الغذائية تكشف دوافع إلغاء إضراب عمال شركة عجينة الورد البيضاء بسوسة يومي 5 و 6 جانفي الفارط



انعدت جلسة عمل بشركة عجينة الورد البيضاء بسوسة يوم الجمعة 2 جانفي 2026 جمعت النقابة الأساسية بالإدارة العامة للشركة ، أفضت إلى اتفاق يقضي بإلغاء الإضراب الذي كان مقرراً ليومي 05 و06 جانفي 2026، وذلك بعد التوصل إلى جملة من الترتيبات أبرزها إقرار منحة إنتاج جديدة لفائدة العمال.

وأكدت الجامعة العامة في بيان صادر عنها اليوم الإثنين 2 فيفري 2026 ، أنّ هذه المنحة لا يمكن اعتبارها مجرد إجراء عرضي، بل هي مكسب اجتماعي ومالي مباشر ساهم في تحسين القدرة الشرائية للعمال، خاصة وأنها جاءت لتغطية الزيادة المستحقة بعنوان سنة 2025.

وشددت على أنّ هذا القرار لم يكن ليصدر لولا التحرك النقابي المسؤول وإصدار برقية الإضراب، التي فرضت واقعاً تفاوضياً جديداً وكشفت هشاشة الوضع الاجتماعي للعمال.
كما أوضحت أنّ أي محاولة لاعتبار هذه المنحة خارج إطار الزيادة في الأجور تتجاهل أثرها الاقتصادي المباشر، إذ إنّ كل مورد قار أو دوري يُضاف إلى دخل العامل ويُحسّن من قدرته على مواجهة غلاء المعيشة يُعدّ فعلياً زيادة في الأجر، مهما اختلفت تسميته القانونية أو المحاسبية.

صبري الزغيدي



أحمد الجزيري : سنناضل من أجل كرامة العاملين في القطاع البنكي و ضد تعسف راس المال

دعت الجامعة العامة للبنوك والمؤسسات المالية والتأمين كافة أعوان الاتحاد البنكي للصناعة والتجارة الى حضور الاجتماع العام العمالي المقرر عقده يوم 07 فيفري 2026 بمقر الاتحاد العام التونسي للشغل.

وقال الأخ احمد الجزيري الكاتب العام للجامعة العامة للبنوك ان الاجتماع جاء بناء على طلب من الاعوان والنقابات في فروع البنك الثلاثة.

وقال ان المناخ الاجتماعي متوتر جدا في البنك اثر ضرب العمل النقابي والتعسف على العمال.

وشرح الأخ احمد الجزيري في تصريح للشعب نيوز ان القطاع البنكي والتأمين يشهد توترا في المناخ الاجتماعي ورجوعا على المكتسبات وقال ان استهداف الحكومة للعمل النقابي وضرب الحوار خلق مناخا منسبا لضرب حقوق العمال والانتفاف على مكتسباتهم .

وشرح الجزيري ان الجامعة العامة للبنوك لن تتوقف عن النضال مشيرا الى اجتماع أعوان الاتحاد البنكي للتجارة والصناعة يمثل اولي التحركات النضالية التي سيشهدها القطاع عبر جميع البنوك التي يهان فيها الموظف التونسي وقال ان انعدام الحوار مع المجلس البنكي وانعدام الحوار مهد الطريق امام التعسف على العمال من قبل المستثمرين المحليين والاجانب.

احتقان واحتجاج في بنك تونس العربي الدولي



اصدرت المكاتب النقابية للنقابات الاساسية لبنك تونس العربي الدولي بتونس و صفاقس وسوسة بيانا استنكروا فيه تواصل سياسة التعتن والهروب الى الامام التي تنتهجها الإدارة العامة للبنك مما جعل النقابات تجد نفسها مضطرة لرفع سقف الاحتجاج دفاعا عن كرامة الموظفين وحقوقهم التي اصبحت مستهدفة بشكل ممنهج.

وقد عبرت النقابات عن استنكارها ورفضها القاطع لكل السياسات التمييزية التي تهدف الى تفكيك وحدة الصف وضرب كرامة الموظف البنكي من خلال استهداف المكتسبات المادية واضعاف القدرة الشرائية لموظفي البنك كما تمت دعوة كافة القواعد النقابية للاستعداد لخوض كافة الاشكال النضالية والتصعيدية المكفولة قانونا دفاعا عن الحقوق والكرامة بما فيها التوجه للتفقدية العامة للشغل.

واكد الطرف النقابي أنه في صورة تواصل تجاهل المطالب المشروعة وعدم الاستجابة لها في الآجال المعقولة، فإنه يحتفظ بحقه القانوني في تنظيم ندوة صحفية لإطلاع الرأي العام على حقيقة الوضع، وكذلك اللجوء إلى المحكمة الإدارية دفاعاً عن الحقوق المشروعة وصونا لمبدأ الشرعية وتطبيق القانون، وذلك في إطار ما يكفله الدستور والقوانين الجاري بها العمل.

كما عبرت المكاتب النقابية عن تقديرها الكبير لكل الموظفين والموظفين على ما يقدموه من جهد وتفان وصبر متمسكين بحقوقهم كاملة وثابتة ولا يمكن المساس بها. معبرين عن استهجانهم لسياسة الرفض القطعي والجملي التي جوبه بها مطلبهم الأساسي والمتمثل في بديل مشروع المستقبل (projet avenir) وذلك من خلال الاقتطاع غير المنظم والمدرّوس من أجره شهر جانفي مما تسبب في خلق حالة من الاحتقان والبلبلّة في صفوف الموظفين وتعطل سير العمل داخل المؤسسة بتاريخ 2026/01/28.

وتم اعتبار هذا الرفض الممنهج بمثابة ضرب الاستقرار الاجتماعي داخل البنك واستهدافا مباشرا للمكتسبات التاريخية للموظفين.

وتم اعتبار ما يحصل انحرافا خطيرا في تسيير مؤسستهم في اطار سياسة ممنهجة تقوم على تدمير المكتسبات المادية والهرسلة والتعدي الصارخ على حقوق وموارد الموظفين و ضرب العمل النقابي من خلال اعتماد سياسة التسوية والمماطلة واللامبالاة و ضرب المناخ الاجتماعي واعتماد سياسة الابواب الموصدة « ولغة التهديد والاستعلاء تجاه الموظفين.

وتم تحميل الإدارة العامة للبنك وعلى رأسها السيد المدير العام المسؤولية الكاملة عن تدهور السلم الاجتماعي داخل البنك وعن كل تداعيات سياسة «صم الاذان» ورفض المستمر للحوار الجدي.

بنزت :

اتفاق نقابي لفائدة العمال مع ادارة شركة بورقستيبا



إنعقدت اليوم الاربعاء 28 جانفي 2026 جلسة عمل بمؤسسة بورقستيبا ضمت الوفد الإداري للشركة والطرف النقابي ممثلا بالأخ بشير السحباني الكاتب العام للاتحاد الجهوي للشغل بنزرت والفرع الجامعي للنسيج والجلود والاحذية وأعضاء النقابة الأساسية لعمال الشركة.

وبعد الحوار والنقاش، تم الاتفاق على تمكين كافة عمال المؤسسة في هدية قفة شهر رمضان 2026 بقيمة مائة دينار تصرف بين 20 و 25 فيفري 2026 المقبل، وعلى منح وصولاً الأكل لكافية العمال لمدة 3 أشهر بداية من شهر مارس بقيمة (04) دنانير لكل يوم عمل فعلي- تصرف مع الخلاص الشهري للاجور عن طريق البطاقات الإلكترونية.

أوتيك :

عاملات و عمال مصنع « بيتيتاك » يضطرون للاضراب بعد فشل جلسة صلحية حول مشاكلهم المهنية والاجتماعية



دخل اليوم الخميس 29 جانفي 2026 عمال شركة « بيتيتاك » بأوتيك بولاية بنزرت المختصة في صناعة قطع غيار الطائرات في اضراب عن العمل بعد فشل الجلسة الصلحية التي التأمّت أمس الاربعاء 28 جانفي 2026 بمقر المؤسسة الكائن بالمنطقة الصناعية أوتيك .

ورغم المساعي والجهود التي قام بها الوفد النقابي التفاوضي من أجل تفادي الإضراب الا ان إدارة المؤسسة واجهت ذلك بالتعتن وعدم التفاعل الايجابي مع مختلف المطالب المهنية والاجتماعية للعمال والمقترحات النقابية.

وكان الاتحاد الجهوي للشغل بنزرت قد قرر في وقت سابق دخول عمال شركة بيتيتاك الكائنة بمنطقة أوتيك في اضراب عن العمل اليوم الخميس 29 جانفي 2026 الجاري احتجاجا على تردي الوضع المهني والاجتماعي المصنع نتيجة مفاطلة إدارة الشركة في إسناد الحقوق المكتسبة للعمال و رفضها للحوار.

ويطالب العمال باحترام الحق النقابي وتعديل الأجور بعنوان 2025 و 2026 والترقيات الإستثنائية السنوية إلى جانب تحديد منحة الإنتاجية الشهرية ومراجعة التصنيف المهني واحترام شروط حفظ الصحة والسلامة المهنية.

الله اكبر

بلغنا وبكلّ أسي نبأ وفاة زميلتنا الموظفة بالإتحاد المحلي للشغل بالمكناسي الأخت عزّة رداوي وبهذا المصاب الجلل تتقدم النقابة الأساسية لأعوان وموظفي الإتحاد العام التونسي للشغل بأحرّ التعازي والمواساة لعائلتها ونرجو من الله العليّ القدير أن يلهمهم جميل الصبر والسلوان وانا لله وانا اليه راجعون.
رحم الله الفقيدة ورزقها الجنّة.

الله اكبر

توفيت عشية اليوم المناضلة والموظفة المتقاعدة بالاتحاد العام التونسي للشغل خالتي حبيبة والدة الاخ عصام الصغير الموظف بقسم النظام الداخلي. عاصرت الفقيدة وعاشت أغلب ازمان الاتحاد وعدة محطات نقابية وكانت موجودة دوما مع النقابيين.
وبهذه المناسبة الاليمة نتقدم باسم كافة النقابيات والنقابيين وموظفي الاتحاد باحر تعازينا للعائلة راجين من الله تعالى أن يتغمدها بواسع رحمته ويرزق اهلها وذويها جميل الصبر والسلوان. إنا لله وإنا إليه راجعون

الاتحاد الجهوي للشغل ينزرت

تنبيه بإضراب

أمام تردي الوضع المهني والاجتماعي بمصنع بيتيتاك الكائن بالمنطقة الصناعية أوتيك نتيجة مفاولة إدارة الشركة في إسناد الحقوق المكتسبة للعمال ورفضها للحوار فإن الاتحاد الجهوي للشغل بنزرت، والنقابة الأساسية للشركة يعلنان دخول كافة الأعوان في إضراب شرعي وقانوني لمدة يومين (02) وذلك يوم الأربعاء 11 فيفري والخميس 12 فيفري 2026 من أجل المطالب التالية:

- 1 - الحق النقابي
 - 2 - الزيادة في الأجور بعنوان سنتي 2025 و2026
 - 3 - التصنيف المهني
 - 4 - تطبيق الفصول 13 و18 من الاتفاقية المشتركة للمعادن والإلكترونيك (الترقيات الاستثنائية - منحة الإنتاجية)
 - 5 - الصحة والسلامة المهنية
 - 6 - التصنيف المهني
 - 7 - الحقوق المكتسبة (تطبيق الزيادة في الأجور كما جاري به العمل سابقا)
- * تاريخ الإصدار: السبت 31 جانفي 2026.
- * تاريخ التنفيذ: يومي الأربعاء 11 فيفري والخميس 12 فيفري 2026 بداية من الساعة السابعة واثنتان وأربعون دقيقة صباحا (07,42).
- * المدة: (02 يومان)
- * المكان: شركة بيتيتاك
- * الأعوان المعنيون: كافة أعوان شركة بيتيتاك.

الجامعة العامة للبريد :

الحفاظ على الحقوق وعلى المؤسسة مسؤولية الجميع

أصدرت الجامعة العامة للبريد اليوم الأربعاء 28 جانفي 2026، بيانا بينت فيه أنه بعد نجاح الوقفة الاحتجاجية التي نفذها أعوان البريد بكافة مقرات العمل يوم الجمعة 23 جانفي 2026 والتي دعت لها الجامعة العامة للبريد و قد أنت بعد إصرار الإدارة العامة للبريد على التراجع عن تطبيق محضر اتفاق منحة التغطية و حيث شارك في هذا الاحتجاج كل أبناء قطاع البريد الأحرار بتأطير من هيكلهم النقابية الجهوية وكانت نسبة المشاركة فيه مرتفعة.

وأبرزت الجامعة أن الوقفة الاحتجاجية محطة نضالية أخرى أكدت أن قطاع البريد قطاع مناضل لا يسمح بالالتفاف على مكتسباته، حيث سبق له أن نحت عديد المحطات التاريخية المشرفة في النضال النقابي وبعد أن أكد البريديات و البريديون مرة أخرى صفهم واستعدادهم للامشروط و الدائم للدفاع عن كل حقوقهم.

وحيث الجامعة العامة للبريد منظورها على ثقته المعهودة في هيكلهم النقابية واستجابتهم لكل الدعوات لخوض الأشكال النضالية التي تحددها و التي لا هدف من ورائها سوى تحقيق مطالبهم ودعم مكتسباتهم والحفاظ على ديمومة مؤسستهم.

وأكدت أن النظام الأساسي الخاص بأعوان الديوان الوطني للبريد هو المطب الرئيسي لكل بريدي و بريدي وحيث أن اللجنة المشتركة بين الطرفين الإداري والطرف النقابي ستستكمل قريبا الانتهاء من تنقيحه وإعادة صياغته و ذلك إثر أكثر من 40 جلسة تفاوض مع الأخذ بعين الاعتبار ملاحظات مجلس إدارة المؤسسة المنعقد بتاريخ 05 مارس 2025، وطالبت سلطة الإشراف والحكومة بالمصادقة عليه حتى يدخل حيز التنفيذ في أقرب الآجال.

الجامعة أكدت أيضا أن حسم الملفات العالقة بينها و بين الإدارة العامة للبريد كتفعيل الصندوق الاجتماعي، هيكله التعاونية، الانتدابات، توفير وسائل العمل، ملف التوزيع، التسميات وكل النقاط الواردة بلائحة المؤتمر هو السبيل الوحيد للنهوض بالمؤسسة وتطويرها و دعم قدرتها التنافسية.

وشددت الجامعة العامة للبريد على أن تحقيق كافة المطالب والحفاظ على المكتسبات لن يقع حسمها إلا بوحدة الصف والالتفاف حول الهياكل النقابية والتصدي لكل المحاولات التي تشكك في كل المحطات النضالية التي يخوضها القطاع بإعتقاد نشر الأكاذيب والمغالطات والتي أصبحت معلومة المصدر والغاية. صبري الزغيدي

منوبة :

نقابة أساتذة كلية الآداب تطالب بالإعلان عن تركيبة اللجان الوطنية للانتداب

طالب مكتب نقابة الأساتذة بكلية الآداب والفنون والانسانيات بمنوبة بالإعلان عن تركيبة اللجان الوطنية للانتداب قبل انقضاء آجال إيداع الملفات الورقية ضمانا للشفافية، وترميم كل لجنة وقع التخلي عن بعض أعضائها المحالين على شرف المهنة.

وكان مكتب النقابة الأساسية قد تداول في مسألة مناظرات الانتداب وفي مستجدات مشروع الإصلاح الجامعي، خاصة وأن آجال تنزيل المشاريع المقدمة من طرف الكليات على المنصة التي أعدتها الوزارة للفرض قد انقضت.

كما شدد مكتب النقابة الأساسية على وجوب الإعلان عن اللجان القطاعية الوطنية التي ستتولى المصادقة على الإجازات، ودعا في هذا الصدد سلطة الإشراف إلى احترام تمثيلية مختلف الأصناف والكليات.

NOVACT
Noviolència
Nonviolence
اللاعنف

<https://novact.org>

Tunis, Le 29/01/2026

Déclaration des financements étrangers

L'Institut Novact de Nonviolence (NOVACT), bureau Tunisie, est une filiale d'une association étrangère basée en Espagne, indépendante et sans but lucratif, qui a pour mission, en Tunisie, de contribuer à la prévention de toutes les formes de violence et de promouvoir la cohésion sociale.

Pour financer ses activités en Tunisie, le bureau de Tunis a reçu trois subventions étrangères, versées en numéraire, considérées comme privées, et transférées par notre siège de Barcelone :

1. Un montant de 10 302,731 TND, le 13/01/2026
2. Un montant de 4 631,552 TND, le 13/01/2026
3. Un montant de 60 491,315 TND, le 28/01/2026

Ces subventions permettent de financer les activités suivantes :

- Accompagner les activités culturelles et artistiques pour la cohésion sociale en Tunisie
- Promouvoir des échanges qui visent à prévenir toutes les formes de violences
- Couvrir les charges courantes du bureau de Tunis.

Signature

NOVACT
NOVACT TUNISIE
E-19 Immeuble Malek Centre Urbain Nord
1082 Tunis - M.F. : 150415 X.N.P.000
Tel. : +316 58 931 807

Lucille Maybon, représentante légale et coordinatrice régionale

Adresse : Junta de Comerç 20, Pral 08001, Barcelone
Adresse : B1-9 Immeuble Malek Centre Urbain Nord 1082 - Tunis

إلغاء الوقفة الاحتجاجية لأعوان وإطارات الشركة الجهوية للنقل بصفاقس بعد صرف أجورهم



تم إلغاء الوقفة الاحتجاجية التي كان من المزمع تنظيمها صباح اليوم الخميس 29 جانفي 2026، من الساعة العاشرة صباحاً إلى منتصف النهار، من قبل أعوان وإطارات الشركة الجهوية

للنقل بصفاقس، وذلك إثر تجاوز الإدارة العامة وسلطة الإشراف مع مطالبهم المتعلقة بصرف الأجور.

وجاء هذا القرار بعد قيام الإدارة بصرف مستحقات الأعوان والإطارات المتخلدة بذمتها، إلى جانب التزامها بصرف الأجور مستقبلاً في الآجال القانونية والمعتمدة، وهو ما ساهم في تهدئة الأوضاع داخل المؤسسة وإنهاء حالة الاحتقان التي سادت خلال الفترة الماضية.

وكانت الهياكل النقابية بالمؤسسة قد لوحت بتنفيذ وقفة احتجاجية احتجاجاً على تأخر صرف الأجور، معتبرة ذلك مساساً بحقوق العاملين واستقرارهم الاجتماعي والمهني غير أن الاستجابة السريعة من قبل الإدارة العامة وسلطة الإشراف حالت دون التصعيد، وفتحت المجال أمام استئناف النشاط في ظروف طبيعية.

ويُنظر أن ينعكس هذا الاتفاق إيجاباً على سير العمل داخل الشركة الجهوية للنقل بصفاقس، وعلى جودة الخدمات المسداة للمواطنين، خاصة في ظل أهمية هذا المرفق العمومي في تأمين تنقل آلاف المواطنين يومياً.

ويأمل الأعوان والإطارات أن تلتزم الإدارة بتعهداتها مستقبلاً، بما يضمن انتظام صرف الأجور وتفاذي تكرار مثل هذه الأزمات، وترسيخ مناخ من الثقة والاستقرار داخل المؤسسة.

في الذكرى 13 لاستشهاده

سيظل شكري بلعيد شهيدا سعيدا

* الطابع الهراغي

بدءا سلام إليك/ في البدء سلام عليك/ وقبل الختام كل السلام إليك/ سلام موقع بثقل ما في غيابك الفاجعي المخاتل من عقب الأشجان والتهابها، مشحون بها في هيبة حضورك الدرامي المكثف من الألق والتوهج، شهيدا حزينا يدميه ما هو غريب في ما يأتيه البعض ممن يدعي بك وصلا من تعاويد الباهت من الأوهام والسافل من أحاجي الذراري ومن المكرور من نقيب الضفادع ونعيق الغربان، شهيدا سعيدا يبعثه ويحييه ما كنت -من باب التحسب لأية مفاجأة- حبرته طوال سفرات من الحل والترحال في رحلة المسافات الطويلة من تراتيل الجميل من الوصايا: آيات بينات في بيان قدسي ببلغ مبین، في سهيل الحروف ووجعها وأنيبها وخشوعها، في ابتسام الكلمات من التوهج الملتهب والحرقلة الوضأة، في عريضة المعنى وشروده ساعة يتدفق لما يسكنه الحنين إلى أن يحتضن شبق المغنى، في خلجات أنين الجرح ساعة أقسم أنه في حل منذ استشهاده من كل تصالح. فأني له أن يتسامح في ما لم يحدث أن قبل فيه يوما صلحا أو تسامحا؟

هكذا يخطر للشهيد شكري بلعيد كي يكون حقًا سعيدا أن ينشد وهو يعتصر ذاكرة كان يريد منها أن لا تتألف مع النسيان. لما أيقن أن حد المسافة بينه وبين لحظة الغيب الأخير أمضى استجمع قواه وقال في ما هو إلى المناجاة أقرب: الآن، الآن وقد بات أمر اغتيال حقيقي، وصيتي أن لا يكون لأصناف الحلول موجب أو مكان. استرقت إلى قاتي النظر، وتأكدت أنه ليس رسولا من رب رحيم. في لحظة هي الدهر طولاً وفرداً استحضرت ما بين عالمي وعالم قاتي من ضروب الشافر وجال

بخاطري ما يفصلني عنه من التباعد فغفلت عن موتى وعنه تغافلت وأبيت أن أموت. وأيقنت أن من كانت ذاكرته له عدواً محال عليه أن يفلح في محو الإسم والكنية والحلم وتضاريس الوطن وبارقة الأمل. كان مسكونا بهاجس أن يوسع مجال الخرافة ويمطط حبلها لتضييق المسافة على/ وبالْحَقِيقَة، وكنت مشدودا إلى ما هو أشهى من الحلم ومن العشق أعظم وأحلى. والجرح -كما يجب أن تعلموا- متى كان دفيناً يرتسم بالضرورة شاهداً وشهيدا.

عندما يسيل دم الشهيد وينساب حنوناً دافئاً، يتسلل بين الصلوع عساه يعانق المستحيل وفيه يحل ويقبل رائحة الأرض بأكثر ما يمكن من الابتهاج والحنو إلى أن يرتوي، تبطل كل الصلوات. عندما يناجيه بأنيبه الأخاذ يخجل الموت من نفسه ويربته يلود وإليه يعتذر ومن الشهيد يرتعب. لذلك آليت على نفسي أن أظل حياً بأن أوّجّل ما استطعت موتي.

لحظة اغتيايي، صباح ذاك اليوم الغائم، هالني غريب ما أبصرت. الجرح يفتح الجرح بجسيم الترانيم، إليه كان يتسّم وإياه كان يواسي. يقول في ما يقول: على أكفّ الموت يحلو للأحلام أن تفرّخ وتقيم عرسها الدامي وتشدّ الخيمة إلى أوتادها وتستريح إلى حين يقرّر الشهيد أن يمتطي سهوة الزمن المستحيل ليشيع في الناس ساعة الإعلان عن افتتاح موسم الاحتفال بالثأر الجميل من الخيبات وتدشين عهد الفرح الدرامي الأخاذ. متعباً كنت بما يدمي القلب لما تقتحمهم تخميرة البهتة وما يفرحك لما تسكنك فورة الصّحة. جريح هو التاريخ يا صاحبي. وغائرة هي مدارات جراحاته. وبلسم جرحه ما كانت خطته دماء الشهداء من قبل ومن بعد على جدارية الزمن من صادق التعازي لمن كانوا في عداد المولعين في سائر الحقب برتق المآسي وتديج باهت المدائح ويليدها وركيك الأذكار وفظيعها في من اعلى الكرسي وحكم حتى لو شهد التاريخ أنه طري كمنديل العروس وما كان دونه أحد الشهداء من تهاني العرفان لمن على الدرب ما نفاك يسير بلا محيد ويربكه الخجل أن لا يكون لكم وفيّاً أميناً. شكري، رجاء، دعني أسألك، وما أظنني في حاجة في ذلك إلى جواب. هي فقط الرغبة المجنونة في قتل الظنون: متى كنت (كنتم) على غير سفر وأنت في وطن ترحل -منذ استبد بك الوجد- منه إليه؟ وكنت أدري أنك تنفر من الرّحيل الأبدّي وما كان بك إليه من رغبة، أنت المسكون بحب الحياة حد الكفر في وطن كلما عنك نأى وزاد بعدا زاد منك اقتراباً إلى أن يتبدد التباس الغموض فيصبح الشك في المشكوك فيه يقينا وينزاح شبح الفناء والتلاشي. لما يعبس الشهيد ويكثر من الفرح المكروم ويطلق ما بنا من أحزان وأتراح يصاغر الواهمون ويدمغهم الوجوم. ترتب الأوهام وترتج. يركبها الذعر ومن نفسها يعترها الخجل، تنتكس وتتضاءل لتتلاشي، تندثر وتتبدد. ولحظة

يتسّم تنتعش الأحلام ويعلوها زهو طروب، تزهر وتورق. ترسم في الأفق من علامات النّصر ودوائر ومنارات تستدل على ما بدا نشازاً غير مألوف في الوعر من الطّرق والشّائك من المتشعب من المسالك.

* طوبى لك من شهيد

الأربعاء 06 فيفري صباحاً من سنة 2013. يوم مرهق باهت حزين ذليل ذل أشنع الجرائم وأبشعها، شمس معتلة اعتلال شمس هزيمة السادس من حزيران. الحدث: أرذل تشويه لثورة ما زال يسكنها حلم، أن تدفع الأمور إلى نهايتها لعل شيئاً ما يقع فتفتل من دبر التاريخ وجبروت أحكامه وغرابه مكره بأن تراوغ ما يصحب الثورات من زيغ وانفلاتات وما يتهددها من استكلاب، بعضه من تدبير من كانوا لنا يوماً أصدقاء ورفاقاً. في ذاك الأربعاء المكروم «تونس الشهيدة» تتحامل على أتراحها وتحذر أن ترتج. تتصابر وفي البال أن تحمل عن بنيتها وزر المصاب. مطلوب منها أن ترث لهم الخبر اليقين بما يجب من صرامة: شكري لم يمت/ شكري حي، ككل الشهداء، يحلو له أن يتماوت دوماً، ولكنه أبداً لا يموت. لم يحدث أن كان يوماً مستعجلاً ميتة طائشة. هو فقط في رحلة في ثنانيا المدينة. قد يكون في خلوة في مكان ما في ركن ما يعرك نقاشاً حول موضوع كثيراً ما يشغل أهل النظر: كيف السبيل إلى حماية الذاكرة من آفة التناسي ولعنة النسيان لتكون دوماً وأبداً متصالحة مع ذاتها وفي ألف مع إرثها كي تضمن أن لا التقاء مع أعدائها. انظروا آخر الدرب وتأملوا الصورة جيداً بالبصر وبالvisière. فما أنتم مبصرون؟ هو ذا بخطو ثابت مرفوع الهامة يتقدم الجنازة وبشارة النّصر يلوّح. وإذا ركبكم بعض من شك فأسألوا النّعث واسمعوا وعوا بماذا عساه يخبركم. فقط عليكم

أن تمبّزوا بين أنغام أنين الجرح وصدى ما يردده النّعث: يا قاتي بكثير من الهجانة والبرود. لا تستعجل الأمر. ولا تكن في حقدك ضنيماً. قف حتى يعود القاتل من بعيد، حتى تتمكن الرّوح من إعداد مرثية تحتفي بموتها الفجئي. قف ومهّل فقط بما يكفي لضبط اللحن الملائم لنغم الجنازة. رجاء لا تزعجه/ دعوه يلاق ملائكة الرحمان ملتبسا بجرمة العشق الأبدّي/ هو ذا يتوسد قلماً ويحتضن كتاباً/ أنصتوا جيداً لنهض القلب تهتدوا إلى وخر الجرح، وإذا شتم فتشوا الجرح تعثروا على الحلم. تأملوا بهاء الحلم لتفهمو معنى كبرياء الوطن. ذاك زاده وزواده، ما به ينحت عقلاً للتدبير (لا عقلاً للتفجير): ههنا وردة وهناك قلم وقرطاس، عليه خطّ الزّمان تفاصيل تضاريس المدينة: أرزقتها ومنعرجاتها، أشجانها وأتراحها، توهج الطفولة وعريضة أهاليها الصبايا. تنبهك إلى أن الرّجل مائل فينا ذاكراً وقادراً، حلماً يغالب النسيان عساه يدحضه. ولا يرتاح على راحة أي يقين باهت. يتقن افتعال لعبة للتناسي وفيها ينخرط

بوعي مرگب، فقط كي يضمن أنه لن ينسى. أسألوه تظفروا بما عنه تساءلون. ولا تنتظروا منه انتظاماً في ما يتزاحم ويتدفق من الأفكار. فسيبيله أن يتقياً الحقيقة دفعة واحدة كمن ينوء بحمل ثقيل: دعوا الشهيد وشأنه. فهو أولى بترتيب أموره. وهاتوا نحص أفعال الأحياء الأموات بالمجان. لم يبق -وقد استكمل الاغتيال طابعه الاحتفالي- مكان لنصف الحقيقة بعد أن تمّ نسف كل الحقيقة.

نحن في عرفكم خوارج هذا الزّمان، ذاك ما يساوركم. ليكن الشكر كل الشكر لمن آل على نفسه أن يحول إمكانية الفرح إلى مأتم فحتم علينا أن نتبرأ ممن بايعوه على الطاعة ولم يشكر لهم سعياً.

دونكم الجرح المفتوح وما يقول: دمي يا دمي ما دام في القلب نبض يطلب ثأراً فليس على الشهداء أن يبيعوا دمي. ومتى كان الشهيد في حاجة إلى المرآة؟ فليترعوا بها إلى البعض من الأحياء. فهم بها أولى. لا شأن لي بمن ظل السبيل وفي مفتق الطريق تخلى عن الرفاق وعبر إلى الضفة الأخرى فهو ليس مني. من راودته نفسه عن نفسه فما استطاع لشهوته صداً ولا للإغراءات مقاومة قد أكون صادفته ولكنني جرح كبير أفر ممن صرعه الأوهام فتشبت بجبال الهوى. من تراءى له الوهم حلماً فطلق القناعة ولم يرتعب من التاريخ فكان لغيره خادماً لست منه وليس مني. قد أكون عرفته يوماً ما. ولكنني أجزم أن



لا مكان له في دفاتر أيامي.

سلاماً يا جرحي النازف. كن دوماً على العهد ثابتاً. وإياك أن تغفل. مازالت لنا مشاوير ومواعيد. بي إلى الأحياء شوق رهيب وحنين غريب. ولي على الرفاق خوف مخيف وفي جراي أناشيد فرح يفنى الزّمان وهي ليست بفانية. لست أدري لماذا يملؤني يقين جازم بأن شكري بلعيد، لما كانت رصاصة الغل الأخيرة تمرّق ما قد يكون ثبت من بقايا أنفاسه وتخرق أوصاله بكل ما تلوّث به العصور الغابرة من شحنة حقد متوخّش بربري، كان يمّني النفس برغبة عظمتها في بساطتها، أن يلقي بابتسامة ثكلى حزينة نظرة الوداع الأخير على وطن كم كان به متبماً. كان يلهج بما ظل يردده شاعر الحرمان والتّرحال مظفر النّواب: «وماذا بعد؟ سرت في أتجاهك العمر كله، وحين وصلتك انتهى العمر». هل انتهى عمر بلعيد، عمر الشهيد؟ ليس لي أن أعتقد. ففي هذه الحالة يفنى الجسد لتظلّ الفكرة هي المنتهى والممدد.

شكري بلعيد، سلاماً هو السلام. لا حزن ولا شجن. فالبعض منّا بالرّثاء وببكاء حاله منك (منكم) أولى. وأنت وجميع الشهداء بذلك أعلم وأدرى. لم يخطئ شاعر المقاومة في الدّاخل سميح القاسم عندما جزم بوثوقية حاسمة تبدّد كل ظنّ وتحمل على التسليم بأنه يعتقد فعلاً في ما يقول. ألم يقل في رثائه لشاعر غزّة الفلسطينية معين بسيسو: «متماوت! قلها وفاجتنا، بأغنية جديدة/ لم يبق وقت عندنا للموت/ إن ننفض يردّ أعداؤنا فانهض/ يا صاحبي! في النّعث

مُتّسع لأغنيتين» وكيف للشهيد أن يموت ووصايا من سبقه من رفاقه منقوشة بأحرف تاجية ومختومة بشلال من الدّم على الأبواب السبعة لمداخل المدينة: لا أغفر، وأبداً لا أسامح حتى لا أكون ملزماً بأيّ تصالح. الشهداء يخطون أسماءهم وهوياتهم وأحزانهم ونزواتهم وانكساراتهم وتواريخ الميلاد ويتخالفون عمداً عن الخوض في شأن ساعة الرّحيل ماداموا مسكونين بفكرة أنّ الشهيد لا يهزه الحنين إلا حيث يكون الصّخب فيبعث دوماً حياً ولا يموت.

«أشقى مخلوقات

الأرض إنسان

بذاكرة قوية»

(سيغموند فرويد)

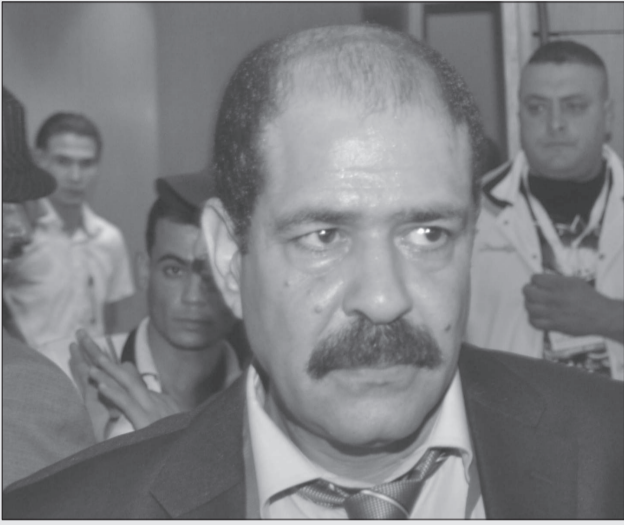
* كي لا يفتال الشّهيد مرّتين

كأنّي به كان يتوجّس من يوم يكون فيه الرّحيل فجئياً ومحيراً. فماذا عساه يقول ساعة يسأل عن زيغ بعض ممن ادّعوا به رفاقية وقرابة تحوّلت بعد رحيله مطية لركوب ما لا يلزم من الافتتان بسحر بلاغة ما قتلت يوماً ذبابة. فكان أن حاول ما استطاع أن يسترق أكثر ما يمكن من الوقت والمجهود ليغلق المعتاد من المنافذ التي يتسرّب منها سيل البدع وتتسلّل الفتاوى وتتناسل وتتزاحم الاجتهادات المنفلتة من كل عقال. وفي البال أن يجنب رفاق دربه فضيحة أن تصيبهم لوتة ذلك المرض العضال، مرض طفولي صياني موروث، أصحابه وهم يكابدون لإقناع أنفسهم بضرورة الاعتقاد في المنقذ الأعلى يستهويهم خطاب السّلطان فيستعدون كل من لا يماري السّلطان، خطاب جوهره استعداد التفكير الحرّ المستقلّ عن جبروت الدّولة وعفونتها والبحث عن مداخل -هي

شكري بلعيد:

من الحلم إلى الرصاصة

رياض الشرايطي



ومع مرور الزمن، تبين أن اغتيال شكري بلعيد لم يكن فقط اعتداء على شخص أو تيار، بل محاولة لإعادة ضبط المجال العام بالقوة، لإرسال رسالة فظة مفادها أن سقف الجرأة مرسوم بالدم. كانت الرصاصة خطابا سياسيا في حد ذاتها، تسعى إلى ترويض كل من يفكر في كسر التوافقات الهشة أو فضح البنى العميقة للعنف والهيمنة التي ظلت تتخفى خلف واجهات قانونية ودعوية. في ما تلا الاغتيال، لم تستهدف الحقيقة وحدها، بل الذاكرة أيضا. جرت محاولات حثيثة لتحويل الحدث إلى ذكرى بروتوكولية، إلى طقس سنوي خال من المعنى، تُستحضر فيه الصورة ويغيب السؤال. غير أن شكري بلعيد قاوم هذا القتل الثاني؛ قتل المعنى. فظل اسمه مرتبطا بالإحراج الدائم للسلطة، أي سلطة، وبالقدرة على تذكير الجميع بأن العدالة المؤجلة شكل آخر من أشكال الظلم. أعاد الاغتيال طرح مسألة العنف السياسي في تونس من زاوية أكثر جذرية: ليس بوصفه استثناء بل بوصفه إمكانية كامنة كلما انهارت الحدود بين المقدس والسياسي، وكلما فشلت الدولة في احتكار العنف ضمن القانون، تركت المجال العمومي نهبا لخطابات التحريض دون محاسبة. بهذا المعنى، كان دم شكري بلعيد إنذارا مبكرا، لم يؤخذ بالجدية الكافية.

وفي مستوى أعمق، كشف الغياب القسري لشكري بلعيد عن فراغ في النموذج أكثر منه في الموقع. فراغ المثقف المناضل القادر على الجمع بين الشارع والفكرة، بين الغضب والتنظيم، بين النقد الجذري والالتزام العملي. ذلك النموذج الذي لا يطلب العصمة لنفسه، لكنه يرفض المهادنة مع الظلم. غيابه لم يعوض بسهولة، لأن المسألة لم تكن مسألة أشخاص، بل مسألة نمط حضور في السياسة. هكذا، تحول شكري بلعيد من اسم في ملف قضائي إلى معيار أخلاقي وسياسي. يقاس به صدق الخطابات وجدية المواقف وحدود الجرأة. وكلما طال أمد الحقيقة، ازداد حضوره كثافة، لا بوصفه شهيدا فقط، بل بوصفه سؤالا مفتوحا: أي سياسة نريد؟ سياسة تدار بالخوف والاعتدال الرمزي والمهادي، أم سياسة تعترف بأن الاختلاف شرط الحياة، وأن الحلم، مهما كان مكلفا، يظل أقل كلفة من الاستسلام.

في هذا السياق المتراكم، لم يعد شكري بلعيد مجرد لحظة مأساوية في سردية الانتقال الديمقراطي، بل عقدة تاريخية تكشف حدود ذلك الانتقال نفسه. فالقضية لم تعد محصورة في كشف الجناة، بل في مساءلة المنظومة التي عجزت عن تحويل الدم إلى قطعة حقيقية مع منق الإفلات من العقاب. العدالة هنا ليست إجراء قضائيا فقط، بل شرط لإعادة بناء الثقة بين المجتمع والدولة، بين السياسة والأخلاق، بين القول والفعل.

أبرز الاغتيال كذلك اختاراً قاسيا لليسار والقوى الديمقراطية. لم يعد يكفي رفع الشعارات أو استحضار الرموز؛ بات المطلوب إعادة التفكير في أدوات التنظيم، وفي العلاقة بالشارع، وفي القدرة على حماية الفضاء العام من الانزلاق نحو العنف أو الترويض. شكري بلعيد، في غيابه، فرض سؤال الفعلية: كيف تترجم القناعات إلى قوة اجتماعية قادرة على الصمود، لا إلى بطولة فردية معزولة؟ ومن زاوية أخرى، أعاد الحدث تعريف مفهوم الشهادة خارج النزعة التمجيدية السهلة. لم يكن شكري شهيدا لأنه مات، بل لأنه عاش في خط تماس دائم مع الخطر، رافضا تحويل السياسة إلى إدارة صامتة للممكن الضيق. شهادته ليست دعوة إلى الحداد الدائم، بل إلى اليقظة المستمرة، إلى عدم تحويل الألم إلى نوستالجيا، ولا الغضب إلى شعارات فارغة.

كما كشف المسار اللاحق أن الصراع لم يكن بين أشخاص بقدر ما كان بين زمنين: زمن يحاول تثبيت قواعد مدنية هشة، وزمن يرتد إلى ما قبل الدولة، حيث تدار الخلافات بالتحريض والشيطنة ثم بالعنف. في هذا الاشتباك، ظل اسم شكري بلعيد حاضرا كعلامة على أن التراجع ليس قدرا، وأن كل محاولة لطمس الحقيقة إنما تعمق الشرخ بدل أن ترممه.

هكذا يستمر شكري بلعيد، لا كأيقونة معلقة على الجدران، بل كقلق حي داخل الوعي الجمعي. قلق يرفض التسويات الكسولة ويذكر بأن السياسة حين تفقد بعدها الإنساني، تتحول إلى تقنية قمع، وأن الحلم، مهما بدا هشا، يظل آخر ما يجب التفريط فيه، لأن ما يأتي بعده ليس الواقعية، بل العدم.

لم يولد شكري بلعيد من رحم السياسة وحدها، بل من رحم الحلم. حلم تونسي قديم بالعدل والحرية وكرامة الإنسان، حلم كان يتشكل في المقاهي الشعبية كما في حلقات الطلبة، في قصائد الشعر كما في بيانات النضال. كان شكري ابن الفكرة قبل أن يكون ابن الحزب، وابن السؤال قبل أن يصير هدفا للإجابة الدموية.

منذ بداياته، لم يتعامل مع السياسة بوصفها مهنة أو سلما اجتماعيا، بل بوصفها فعلا أخلاقيا، اختبارا يوميا للانحياز. كان صوته واضحا، حادا أحيانا، لكنه صريح إلى حد الإزعاج. لم يساوم على اللغة، ولا على الموقف، ولا على حقه في أن يحلم علنا، في زمن صار فيه الحلم تهمة.

لم يكن شكري بلعيد سياسيا تقليديا؛ كان مثقفا مشتبكا، صديقا للشعراء، قارنا نهما للفلسفة والتاريخ، يعرف أن الكلمة ليست زينة للخطاب، بل سلاحه الأول. في خطبه وكتاباته، كان يطل وجه آخر: وجه العاشق لتونس، الحزين على انكساراتها، المؤمن بأن الثورة مسار طويل ومكلف. لذلك لم يفصل يوما بين الحرية الاجتماعية والحرية السياسية، ولا بين العدالة والكرامة، ولا بين الوطني والأممي.

وحين جاءت الثورة، لم يتعامل معها كغنيمة، بل كمسؤولية. وقف في قلب العاصفة، ناقدا حين يجب النقد، وداعما حين يكون الدعم ضرورة، ومعارضاً حين تصبح المعارضة واجبا أخلاقيا. كان يعرف أن السياسة لا تُدار بالخوف، وأن التنازل عن المبادئ بحجة الواقعية ليس سوى طريق مختصر إلى الهزيمة. لكن الرصاصة لا تفهم لغة الأحلام. الرصاصة لا تحاور ولا تتجادل. جاءت لتقطع المسار، لتظن أنها قادرة على اغتيال الفكرة باغتيال الجسد. غير أن ما لم تدركه الرصاصة، أن شكري بلعيد كان قد تجاوز جسده منذ زمن. كان قد صار رمزا، وصوتا جماعيا، وضميرا مزعجا لكل من أراد لتونس أن تصمت.

من الحلم إلى الرصاصة، مسافة قصيرة زمنيا، لكنها شاسعة دلاليا. ففي تلك المسافة، انكشفت حقيقة الصراع: بين من يريد تونس فضاء مفتوحا للسؤال والاختلاف، ومن يريد لها ساحة مغلقة للطاعة والخوف. باغتيال شكري بلعيد، لم يُغتَل رجل فقط، بل وضع المجتمع كله أمام امتحان: هل نحمل أحلامنا أم نتركها فريسة للرصاصة؟

ظل شكري بلعيد، بعد رحيله، حاضرا أكثر من أي وقت مضى. في الشارع، في الهاتف، في القصيدة، في الأسئلة التي لم تجد الإجابة بعد. لأن الأحلام الحقيقية لا تموت، ولأن الرصاصة مهما كانت غادرة، تظل أضعف من فكرة آمن بها شعب.

لم يكن اغتيال شكري بلعيد لحظة معزولة أو حادثة عمية، بل كان ذروة لمسار طويل من التحريض والتشبيء والتهديد، مسار حاول أن ينزع عنه صفته الإنسانية ليحوّله إلى «خطر» يجب التخلص منه. في تلك المرحلة، كانت اللغة قد سبقت الرصاصة؛ لغة التكفير والتخوين والتشويه، حين يصبح الاختلاف جريمة، ويصير الصوت الحر عدواً وجوديا لمن لا يملك سوى منطق الإقصاء.

كان شكري يدرك باكرا أن المعركة ليست بين أحزاب فقط، بل بين تصورين للمجتمع والدولة. تصور يرى السياسة ساحة صراع علني تدار بالكلمة والتنظيم والاحتجاج، وتصور آخر يريد لها مجالا مغلقا تحكمه الغلبة والولاءات والقداسة الزائفة. لذلك لم يكن خصومه مجرد منافسين، بل مشاريع مناقضة لفكرة الدولة المدنية نفسها، وهو ما جعله هدفا مباشرا في زمن هش، تختلط فيه الثورة بالفوضى، والدين بالسلطة، والشارع بالمؤامرة.

بعد الرصاصة، دخلت تونس مرحلة انكشاف قاس. لم يعد السؤال: من قتل شكري بلعيد؟ فقط، بل: ما الذي سمح بقتله؟ أي مناخ، وأي صمت، وأي تواطؤ مباشر أو غير مباشر جعل الاغتيال ممكنا، بل وقابلا للتبرير لدى بعضهم؟ هنا تحول الدم إلى مرآة، تعكس هشاشة الدولة، وضعف العدالة، وارتباك النخب، وخوف المجتمع من مواجهة الحقيقة كاملة.

لم يكن الأثر سياسيا فحسب، بل اجتماعيا ونفسيا أيضا. اغتيال شكري بلعيد كسر وهم الأمان، وأدخل الخوف إلى الحياة اليومية للتونسيين، وأعلن أن الجسد الثوري ليس محصنا. ومع ذلك، فقد أطلق في الوقت ذاته طاقة مقاومة جديدة؛ خرج الناس إلى الشوارع لا طلبا للثأر، بل دفاعا عن حقهم في الحياة والاختلاف، وعن فكرة أن السياسة لا تدار بالرصاصة.

بهذا المعنى، لم يعلق اغتيال شكري بلعيد صفحة، بل فتح فصلا أكثر تعقيدا في التاريخ التونسي المعاصر. فصل لا تزال أسئلته معلقة وعدالته مؤجلة ودروسه غير مكتملة. لكن المؤكد أن الرصاصة، بدل أن تنهي الحلم، جعلت كلفته أوضح وجعلت الصمت مستحيلا ووضعت الجميع أمام مسؤولية الاختيار: إما دولة تحمي أبناءها وأحلامهم أو فضاء مفتوح للعنف المقتنع باسم السياسة أو العقيدة.



إلى موروث العقل الفقهي أقرب - لتشريع موجبات مغالاة السلطة الحاكمة وتبويض فعالها، علة يصاب به البعض ممن يخلطون عمدا بين عالم البلاغة وطقوسها وحقول البيان وسحره وموجبات السياسة وإكراهاتها، فيصرعهم الاهتبال ويحلّق بهم الخيال السياسي المحتج بعيدا في عوالم الإفتاء. يصر البعض على أن يُلبس التراجعات جبة المراجعات باسم واقعية فجّة حيناً وباسم التّعقل أحيانا ويجزمون دون خجل أو موجب أنّ ذلك ما كان سيعمل عليه الشهيد ويريده وما كان سيهتدي إليه لو ظلّ حيا. والبعض الآخر يصمّ آذانه عن كذب الدولة ويصمت عمّا تولّوه من خطاب فضفاض أجوف به تستعيز عمّا يلزم عالم السياسة من براغماتية لا مكان فيها لبهرج البلاغة وسحر البيان. وحتى تكتمل الدائرة وتنتصب موسوعة الفقه المكتشف حديثا يغالي البعض ويزيد. يتخمر فيحدّثك حديث العارف الهمام عن آخر اكتشافات يسار آخر زمان في ليلة الإسراء والمعراج: ثورة القصر / ثورة العصر.

ككلّ الشهداء كان آخر ما أراد تثبيتته في وصاياه بعضا ممّا انفلت من الهذيان الواعي في تلك اللحظات الرهيبة، لحظات التجلي القصوى: الجرح لا يلتئم أبدا ومحال أن يندمل. عار على الدّم أن يضاف من لم يتركوا له مجالاً لأيّ تصالح. فكان أن أقسم بتضاريس البلد، بتاريخه ومحنه أن لا يسامح. أمّ الشهيد علمتنا ما كانت خبرته من الاكتواء درسا بليغا، أن لا ننسى ولا نغفر، أن نضون كبرياء الأمّهات، لتكون الأمّ مزهوة بأن تلتحف ثوب الأفراح لا ثوب الحداد والأحزان والأتراح. ومن سبقنا من الشهداء وصيته واضحة عارية من كلّ لبس مصقولة بخط واضح جليّ ودم عزيز عزيز نقيّ: نحن الرّبح الباقي في ما تراكم من خسائرنا، نحن الغنم الراسخ في ما تتالي من شنيع هزائمنا، نحن وردة يتيمة أنبعت في حدائق ماسيكم، نحن النعم الخالد في أشجان ماسيكم. شكرا لمن صمّم على اغتيايي. علمني -وما نسيت الدرس دوماً أذكّره. لم يترك لي مدخلا ولا مجالاً لأن أن أصالح فليس لي أن أسامح. كلّ من حاورني من الشهداء كان يقول: من حقّكم عليّ الموت فيكم وليس من حقّي عليكم أن تبكوني يوم أقرّر أن أموت. الشهداء يردّدون في ما هو أقرب إلى التّرتيل: «أنقذونا من هذا الحبّ القاسي» وارجحونا من كلّ رثاء بليد. ولا تلقوا باسمنا تحايا الولاء وأناشيد التأييد.

* وآخر الكلام

لا شيء أكثر بيانا وإبلاغا ومجازا وإيجازا من دم الشهيد. فدعوه يرتل ترتيلا ذلك الهذيان البديع و فقط أنصتوا: أشهد أنّي أرتعب فقط من التاريخ ومنه وعليه أخاف فقررت أن أكون في خيانة مخاوفي ضليعا.

بمناسبة الذكرى 13 لاغتياله (الجزء الأول)

شكري بلعيد يقرأ السياسة بعين قصيدة صافية مفتونة بالإنسان

* أبو جريز

* رياض الشرايطي (شاعر)

شكري بلعيد: ثبات العبد في وجه الرياح

في زحمة التاريخ المتقلب، هناك رجال تُقاس عظمتهم بالصدق لا بالظهور. بالثبات لا بالمناصب. شكري بلعيد كان واحداً منهم. اسمه محفور في الذاكرة الوطنية رمزاً للنزاهة التي لا تسام ووعياً سياسياً يرفض المهادنة. كان عاشقاً للحياة بكل تفاصيلها وبساطتها وتعقيدها.

اختر منذ شبابه طريق المقاومة الفكرية والسياسية. فلم يكن يبحث عن أضواء أو مناصب بل عن الحقيقة العارية وعن العدالة التي تشمل الجميع وخاصة المهمشين: الحرقيّ المقهور والفقير المغلوب على أمره والطفل الذي لم يسمع له صوت. في مقهى صغير أو ساحة جامعة كان كلامه نسيماً يوقظ الضمائر النائمة يحث على التفكير قبل أن يحكم التاريخ وعلى الشجاعة قبل أن يُسرق الوطن من تحت الأقدام.

بلعيد كان يقرأ السياسة بعين صافية. كل ظلم يُرتكب ضد إنسان هو اعتداء على العدالة نفسها. كان يرفع صوته ضد الظلم يدافع عن الكرامة عن الحرية عن الحق في أن يعيش كل واحد منا بكرامة دون مساومة أو خوف. لم يكن مجرد سياسي بل كان نموذجاً للنزاهة والشجاعة مدافعاً عن الحق بأوسع أفق ممكن.

استشهد يوماً بعد أن جعل مبادئه محور وجوده رافعاً لواء الإنسانية والوطنية في وجه العنف. لكن إرثه لم يمت معه. إنه حيّ في كل موقف صادق في كل قلب رفض أن يبيع ضميره في كل فعل شجاع يرفض الانحناء.

تذكر شكري بلعيد اليوم ليس مجرد تكريم لرجل استشهد من أجل وطنه بل هو درس في الثبات أمام الرياح العاتية وفي الدفاع عن الإنسان والعدالة بلا مساومة. لقد علمنا أن الحق لا يُقاىض ولا يُباع وأن الإرث الحقيقي هو في المواقف لا في الكلمات.

ورغم أن شكري بلعيد لم يدع يوماً أنه شاعر، ولم يتقدم إلى القصيدة بوصفها هوية أو لقباً، فإن الشارع الواسع لم يكتشف شاعريته إلا بعد اغتياله. كأن العنف الأقصى وحده أجبر الذاكرة الجماعية على التوقف، وعلى إعادة الإغناء إلى ما كان يقال منذ زمن دون أن يلتفت إليه بما يكفي. بعد الاغتيال، بدا واضحاً أن اللغة التي رافقت شكري في حياته لم تكن لغة سياسية فحسب، بل كانت مشبعة بشحنة شعرية عميقة، ظلت تعمل في الظل دون ادعاء ولا إعلان.

لم يكن شكري شاعراً بالمعنى المؤسسي للكلمة، ولم يسع إلى تثبيت اسمه داخل المشهد الأدبي، لكن الشعر كان يسكنه بوصفه طريقة في الوجود، لا ممارسة منفصلة. كان ينظر إلى اللغة بوصفها مسؤولية، وإلى الكلمة بوصفها أثراً. لذلك جاءت جملة، في القصيدة كما في الخطاب، مشدودة إلى المعنى، مقتصدة في الزخرفة، حادة حين يلزم، وحنونة حين تسمح للحظة. لم يكن يثق في البلاغة الفارغة، ولا في الغموض المصنوع، لأنه كان يبحث عن الحقيقة لا عن الإيهام.

في قصائده، يكشف شكري بلعيد وجهه الآخر، ذلك الوجه الذي لا يظهر كاملاً في ساحات الصراع ولا في لحظات المواجهة العلنية. هناك نلتقي شكري المفرد إحساناً، الذي يكتب بعاطفة شفيفة، دون حسابات أو أقنعة. نلتقي شكري العاشق، الذي لا يخجل من الحب أو من الحنين، والذي يرى في العاطفة قوة إنسانية لا ضعفاً. وملتقى أيضاً شكري الحزين، الذي يسمح للحزن بأن يقول كلمته، لا بوصفه شكوى، بل بوصفه وعياً هشاً بالعالم وبقسوته. هذه الوجوه لا تناقض وجه السياسي المناضل، بل تمنحه عمقه الإنساني، وتخرجه من الاختزال، وتعيده إلى حجمه الطبيعي: إنسان كامل، لا رمزا مسطحاً.

لا تهرب قصيدة شكري من الواقع ولا تتعالى عليه. هي قصيدة قريبة من الأرض، من الشارع، من الناس، لكنها

الوفاء شاسع وأوسع من التاريخ وأكبر من الجغرافيا.. السلام عليك.

السلام إليك

حيث وقفت

وحيث مشيت

السلام عليك شكري

حيث سافرت

وحيث سموت

الذكرى 13 لاغتيال الشهيد الرمز شكري بلعيد

جريدة الشعب وفية للحرف الصادق والصادق لشخص نحت اسمه في المشهد الثقافي والاعلامي والسياسي. نُقِبَ شكري بلعيد بالسياسي في المشهد الوطني. لكن الكثير لا يعلم أن شكري بلعيد ملحمة شعرية تونسية وعربية في خيمة الابداع. ولأجل تعرية القليل من تجربة فريدة من نوعها لا تتكرر. جريدة الشعب دوماً على العهد.

فتحت بوابة أخرى لمسيرة الأستاذ الحقوقي والسياسي شكري بلعيد شاعراً منذ النشأة وهو القارئ والناقد المفتون بالحلاج والسهورودي وابن عربي وعمر ابن ربيعة وجريز والفرزدق ومنور صمادح ودرويش. شكري بلعيد شاعر مختلف في أنحاء التاريخ والجغرافيا. زاده العشق لقصيدة أسماها الحرية والأرض والكرامة الوطنية. شكري سيد القوائد ووطن الأوطان على الإطلاق. شاعر ومناضل وإنسان حقيقي ومفوض عبء خط الحرية والكرامة الوطنية وكتب على ذاكرة التاريخ الذخيرة واخضرار القصيدة. قصيدة اليسار الواسع. يسار في قلب الجغرافيا.

يسار الإنسان كما حلم به، إنسان واسع وسام. عمره آلاف السنين وعمقه السهورودي والحلاج وحسين مروة والحكيم وعلباء البحارة والبكارة وما رسم على جباه الكادحين الغيوم. إن الذين قضت مضاجعهم الكلمة صوبوا رصاص الغدر تجاهه لأن كلماته رصاص حب والحب عندهم كفر. وهو المحب العاشق لتونس والعاشق لترابها وشبابها ونسائها وخزاف الحب في أبجدية قصيدة اسمها تونس وشعبها. شكري بلعيد الشاعر ناظم السديم وهو الآن هناك على تخوم المضيق. شكري سنة 2026 اختلطت الأمور بشكل سريالي وأصبحنا كأننا نعيش في بيوت طينية. وأصبح أغلب الساسة باعة رصيف.

الشوارع، الأزقة، الأبنج والبارات وأحياء الظلام. الموظفون والعملة والمعلمون والأستاذة والشعراء والمقابلات الرياضية والمحامون. والدجاج والتعالب واللصوص وتجار اللغة. وتجار فريب الورود. كلهم أصبحوا كالنوء الجارح في الأمكنة والأزمنة وفي أوكار مفتوحة لفوائح الوجع.

تونس يا شهيدها الشاعر أصبحت دون فؤاد أو رذاذ أو شمس اعتقلت في مستودع دون مفاتيح. شكري بلعيد ارتحنا من دهاء وخبث وظلام الجماعة ولكن تونس لم تفتح أبوابها للشمس ولم تنتفض لها الجغرافيا ولم يرقص لها التاريخ ولا القصيدة تحررت من معاقبها. شكري القصيدة تبحث عن الله وعن الأنبياء والخلفاء... وأصبحت حروفها تهريب المواطن من البسمة والنكتة والسكر المفيد مساء إلى فن دجاج.

شكري يا شهيد الحرف والقصيدة والأمل والحلم شكري ضاق صدري وأنا على مهل أعانق الصمت. شكري بلعيد الشاعر الشهيد السعيد... شهيد الذاكرة السعيدة. شهيد القلب... القلب الغريب القريب ها نحن في في ذكرى استشهادهك الشعري نرسم الأرصعة ونمشي على الحرف والقصيدة لم تبغ بعض الأسئلة من ذاكرة لشخصية أربكت خواطر القصيدة. اخترنا محاوراً قائمة إبداعية مهمة إسمها شكري بلعيد الشاعر من خلال نصوص موجزة لشعراء وكتاب أثروا هذا الملف. فشكراً على تفاهلهم.



تذهب إلى ما هو أبعد من الشعارات. تلتقط ما لا يُقال عادة: التعب الداخلي، الخوف الصامت، الحاجة إلى الطمأنينة في زمن الاضطراب، والرغبة في الحب وسط عالم خشن. الصورة عنده ليست زينة لغوية، بل أداة كشف والجملة تكتب كما لو أنها اعتراف، أو محاولة لفهم الذات داخل عالم متشظ.

وكان شكري، في حياته، صديقاً للشعراء. لم تكن هذه الصداقة تفصيلاً، بل جزءاً من تكوينه الثقافي والإنساني. كان قريباً من عوالمهم، مصغياً إلى أسئلتهم ومشاركاً في نقاشاتهم ومؤمناً بأن الشعر ضرورة روحية وفكرية. رأى في الشعر مساحة حرّة لاختبار الحساسية الإنسانية ومجالاً آخر لمقاومة القسوة والاختزال. هذه الصداقة تركت أثرها في لغته وفي نظرتة إلى الثقافة بوصفها فعلاً حياً، لا زينة جانبية للمشهد العام.

في تجربة شكري بلعيد، تتشابك الذات بالجماعة دون افتعال. القلق الفردي يتحوّل إلى قلق عام، والحلم الشخصي يفتح على أفق إنساني أوسع. لذلك لم يكن شعره معزولاً عن زمنه، ولا منفصلاً عن معركته، بل كان وجهاً آخر لها، أكثر هدوءاً وأكثر رهافة وأشدّ التصاقاً بالإنسان.

ربما لهذا السبب لم يلتفت إلى شاعريته في حياته كما ينبغي. كان حضوره السياسي طاغياً وصوته عالياً ومعركته مفتوحة، فلم ينتبه كثيرون إلى ذلك الخطب الشعري الدقيق الذي كان ينسج به ذاته في الخفاء. وبعد الاغتيال، حين صمت الجسد، تكلمت القصيدة. اكتشفه الناس شاعراً لأنهم فقدوا الصوت، فانتبهوا إلى اللغة وإلى ذلك الوجه الإنساني الذي كان حاضراً دوماً، لكنه غير معلن.

وفي مستوى أعمق، يكشف اغتيال شكري بلعيد علاقة مأساوية بين العنف والكلمة، بين الجسد واللغة، بين الموت والمعنى. كأن الاغتيال لم يستهدف الشخص فقط، بل استهدف الصوت واللغة وإمكانية القول نفسها. غير أن المفارقة المؤلمة أن العنف، في أقصى تجلياته، أعاد إنتاج ما حاول محوه: إذ تحوّلت الكلمة بعد الاغتيال إلى ذاكرة، وتحوّلت القصيدة إلى شكل من أشكال البقاء. لم يعد الشعر هنا مجرد نصوص، بل صار فعل مقاومة رمزي وطريقة في استعادة الإنسان من قبضة العدم.

في هذا الأفق، يصبح الشعر، بعد الاغتيال، فضاء للذاكرة لا للجداد فقط. الذاكرة لا بوصفها استرجاعاً نوستالجياً، بل بوصفها وعياً مستمرّاً بالحضور الغائب، وبما لم ينجز بعد. الكلمة التي كتبت قبل الرصاصة، تصبح بعد الرصاصة شهادة، وتحوّل اللغة من أداة تعبير إلى أداة بقاء. هكذا لا يعود الشاعر غائباً تماماً، لأن اللغة تعيد إنتاج حضوره في الوعي الجمعي، وتمنحه شكلاً آخر من الحياة.

قصيدة شكري تشبهه: واضحة، دون أقنعة، لا تراوغ ولا تطلب الإعجاب. تقول ما يجب أن يقال، كما يقال الاعتراف، وكما تقال الحقيقة حين لا يعود هناك ما يخشى فقدانه. وهكذا لم يتحوّل شعره إلى مرتبة مغلقة، بل بقي نداءً مفتوحاً، يذكر بأن الشاعر قد لا يعلن نفسه شاعراً، وأن الكلمة قد تتأخر في أن تكتشف، لكنها حين تكتشف، تنقذ صاحبها من الاختزال، وتمنحه حياة أخرى بالكلمات.

* بلقاسم بن جابر (باحث)

عندما يستشرف القائد الشاعر شهادته العالية

ليس غريباً أن يكون قائداً وزعيماً ومفكراً بحجم القائد الشهيد شكري بلعيد شاعراً بل الغريب أن لا يكون مبدعاً فالشعر مهما اختلفت مفاهيمه ليس إلا لحظة متوهجة يحملها إنسان يملك رؤية العالم. إنه أداة معرفية ومهارة شعرية وإطالة على مدارات الرعب بعبارة الأستاذ محمد لطفي اليوسفي.

لقد وُسم الشعر المتصل بالواقع الاجتماعي والصراع مع السلطة والدفاع عن القضايا العادلة وتحرر الشعوب بكونه شعر الالتزام السياسي ونظر إليه النقاد والباحثون في الشعرية على أنه شعر هزيل التخيل ضعيف الصورة مباشر وذهب الغلاة منهم إلى اعتبار أنه تقرير سياسي خطائي.

لقد دحض الشعراء الحاملون لقضايا شعوبهم والمدافعون عن القيم الإنسانية العادلة هذه الصورة النمطية الإقصائية وكبار الشعراء العالميين ومنهم الشعراء العرب قدموا أمثلة واضحة لشعرية عالية.

لقد كان الشهيد شكري بلعيد متشرباً هذه الروح الإبداعية الخلاقة وكان شاعراً كونوما فالهوية الشعرية خطيرة قدر خطورة الالتزام السياسي والنضال الوطني فكيف إذا كمنت الأولى في تخوم الثانية. وكان حدث جمع خطاياته الشعرية السرية إعلاناً لبيان شعري تونسي بطعم آخر أعاد إلى التجربة الشعرية اليسارية دماً جديداً أترعه الشهيد قبل أن يضمخ دمه تراب الوطن عندما طلب الخلاص عبر التضحية والفداء. تولى الناقد الجامعي الأملعي الأستاذ شكري المبخوت هذه المهمة ليقدم لنا نصاً آخر ولكنه نصّ منغرس في تجربة شعرية رائدة أخصبها شعراء أعلام مثل مختار اللغماني وعبد الجبار العشي. إنها تجربة تستحق دراسة وبحثاً وليست هذه الورقة اشتغالا على شعرية نص الشهيد شكري بلعيد بل هي إطالة على مدارات الموت والشهادة في نصه المجموع. إن ثيمة الموت والشهادة تكاد تكون وحدة لفظية مركزية في نص شكري بلعيد بل إنها تكمن رمزياً وبلاغياً لتطفو على السطح.

إذن إلى أين تذهب؟ هل المرآئي تظلمن/ حتى تذهب في المرآئي/ أم أن روحك شهوة للموت. وهي لحظة استشرافية رؤيوية تخرق الغيوب لرسم الفداء

أين هم الآن؟/ كيف هي حالة القلب؟/ والبسمة العاشقة؟/ كيف هي غضبة الروح؟/ حين الشوارع تعلن بيعتها للفرنفل/ وقبضاتهم عالية؟/ أين هم الآن؟/ هذا دمي مهرجان فرح/ لعيونهم الراضة/ حبيبي رفيفي/ جنوبي العظيم/ كيف خنت الزمن/ وفي لفته غادرة/ قد ليست الكفن/ أجب؟

ولكن الموت لحظة أنطولوجية قلقة مهما كان فعلاً وجودياً مجيداً ومصيراً نضالياً صادقا انه ليل النهاية قلق هذه الليلة/ والموت سحابة/ مرت من دون استئذان/ نفضت يدها منك/ قلق هذه الليلة/ والليل مأواك.

إنها رسالة رمزية ترفع الصورة المتخيلة إلى عالم سماوي يعلق الحزن ليعلم الحلود الأبدية فمن هي المرأة الي تستحق تدمير الطين الناسوتي لتحمل الذات إلى نشيد الفصول السبعة

قل لامرأة مرقنتك/ شهيداً على جمرة من مطر/ سوف نمضي/ وتمضي بنا الرّيح/ نحو نشيد الفصول/ أسمىها روعي/ وأعشق فيها الندى/ والمدى/ أعلّق فوق جفون الرّدى/ ما تبقي من الحزن/ وأمضي إلى شعرها الوثني.

إنها الشعر والقلب وحدهم الشعراء الحقيقيون من تكشف لهم أقدارهم ليشاهدوا الملحمة قل خوضها لا تطردوني،

أنا الوقت في وقتكم مذبحة

أنا وجع أونشيد قديم

أنا لعنة قادمة

معرض من زاما إلى روما ومشروع المتحف الأثري في سليانة معطل



موقع زاما الأثري هو موقع تاريخي يقع في ولاية سليانة، ويعود تاريخه إلى الفترة النوميدية والرومانية. يضم الموقع عديد الآثار، مثل المعبد نوميدي والمكان المقدس للإله «أتيس»، وحي سكني صغير يعود إلى العهد الوسيط.

- شهد الموقع معركة زاما الشهيرة عام 202 قبل الميلاد بين القرطاجيين والرومان، والتي انهزم فيها القائد حنبعل أمام سيبو الإفريقي.

- يعتبر الموقع شاهداً على تداخل الحضارات في تونس، حيث تأثر بالحضارة البونية والرومانية والبيزنطية والإسلامية.

- يحتوي الموقع على عديد القطع الأثرية، مثل التماثيل والأدوات الطقسية التي تعكس التنوع الديني والثقافي في زاما.

- تم اكتشاف 30 قطعة أثرية في الموقع، تعود إلى فترة ما بعد الميلاد، وتمثل جوانب متعددة من الحياة الدينية والثقافية في زاما.

- تم ترميم هذه القطع الأثرية في إيطاليا، و تعرض انطلافاً من شهر جانفي إلى نهاية شهر جويلية 2026 في المتحف الوطني بباردو.

- مع العلم أنه تم توقيع اتفاقية تعاون بين تونس وإيطاليا لثمين موقع زاما وإعادة ترميمه، بتكلفة 800 ألف يورو على مدى أربع سنوات.

- يهدف هذا التعاون إلى تعزيز البحث الأثري وحماية التراث وتكوين الكفاءات وتثمين المعالم الأثرية.

ورغم ثراء الموقع الأثري زاما بولاية سليانة. فإن أبناء سليانة وخاصة الطلبة والتلاميذ حرموا من التعرف على ذاكرة أجدادهم. وكان يمكن أن يتم عرض القطع الأثرية المرمة بأحدى المؤسسات الثقافية بولاية سليانة.

مع التذكير أن مشروع المتحف الأثري بسليانة مشروع معطل داخل المكاتب المغلقة والعقول المتكلسة. مع العلم أن حجر الأساس وضع سنة 2004 وإلى اليوم لم ير المشروع النور الذي سيساهم في ربط سليانة بالمسلك السياحي الوطني.

* أبو جريير

تصنفة

تتقدم أسرة جريدة الشعب الموسعة للزميلة سلمى الجلاصي بأحرّ التهاني إثر حصولها على الدكتوراه في علوم التراث بعنوان «التراث الغنائي للنساء في جهة سوسة: دراسة من منظور النوع الاجتماعي».

وذلك يوم السبت 31 جانفي 2026 في قسم التاريخ والآثار والتراث بجامعة تونس.

وترجو أسرة الشعب للزميلة سلمى مزيد التألق والنجاح في المحافل.



هذا وجه الرفيق الأبي
هذا دمع الصببة حين يفارقها العاشقون
هذه أمتنا المتعبدة تلوح بالفجر بين يديها
وتعلن للذاهبين
دم للمرايا
دم للزوايا
دم للجسد
استعد
يا رفيق الكفاح استعد
والبلاد على دمننا أجمعت..

والنماذج تتكرر على وتيرة هذه الأجراس والمفردة تعاضد المفردة في حماسة مؤلدة للطاقة عبر إنشائياتها من الطلبات مرسله مجاورة بأوامرها ملتزمة الرفيقات والرفاق أن يصدوا وأن يتعاضدوا. فالنضالية ليست في متواترات من المتفاعلات المباشرة عبر النداءات أو في متلفطات ضحلة باهتة هي تسعى إلى أن تغني وأن تجمل وصفياتها بالرميزي وبالأسطوري من تاريخيات غائرة عبر إشارات من الأسماء تعود «هذا.. وهذه» والدلالة على الثراء ما خلفته الروافد القرائية من شعريات قديمة وحديثة من العمود الجاهلي أشعار الشنفرى وعنترة... إلى شعريات أبي الطيب وأبي تمام وصلاح إلى مدرسة مظفر النوب إلى أصدقائه من الذين عاشهم وانخرطوا في تقولاتهم الشعرية أيضا يقتربون من بعضهم البعض في الميزان والميزات أمثال آدم فتحي وأولاد أحمد. فبلعيد قد هضم في تمريناته كل هذه الصروب التي هيأت تقبله لفلسفات نبتشه وغرامشي وغيرهم من وجوه التفاعلات الجمعية في المضي نحو حياة الكرامة والمقاومة والإباء.

عديدة هي المسارات التي تعبر عن منزعه هذا وهو يحث ويبث، يرصد وجوده على طريقة القوالين يشيرون بالجمال التلظي فمن هذه الينابيع البيانية أضحى لسانه طلقاً في المعروف من خطاباته في اعتصام الرحيل أوقبله وقبضته إلى أعلى بحرارته يشعل في الإجازات رسائله مما تركه الأخبار من غبار، يفضحهم أولئك الذين تاجروا بالدين ويتاجرون، فأفحهم مبرفاعات شعرية أبدية ضربا المثل بالمثل حجاجاً حياً، يريد تونس على طريقه التقدمية في جمالها بكل ممكنات الشعر إذ كلما أغرب أضاء وكلما أوعز حفز، فأمتست كل جملة شعارا، استعارة كبرى حبلية بمعنى الشعر في هالته الحماسية.

* عمار العوني (شاعر وقاص)

حين تمشي اللغة على رؤوس الأصابع

لم يكن شكري بلعيد شاعراً بالصيغة بل بالثمن. أدرك باكراً أن اللغة ليست حياذاً وأن الكلمة إما موقف أو زينة. لذلك قال ما يجب قوله لا ما يستحب سماعه.

لم يلتف على المعنى ولم يراوغه. سمى الأشياء بأسمائها وترك اللغة عارية أمام العواقب. في زمن الترميم كان الوضوح استفزازاً. في زمن الصمت كان الكلام مخاطرة تُدفع بالجسد. الشعر هنا ليس مجازاً بل شجاعة. ليس إيقاعاً بل مسؤولية. كل جملة خروج من منطقة الأمان وكل موقف قطيعة صريحة مع الخوف. لذلك بدا صوته وحيداً حاداً عصياً على التدجين.

حين اغتيل لم يسكت الصوت فقط بل طعن الكلام نفسه. تعلمت اللغة المشي على رؤوس الأصابع. صار الصمت مهارة وطنية وصارت المواربة فضيلة عامة.

شكري بلعيد لم يمت. الميت هو الكلام الذي يخاف. أما الشعر حين يدفع ثمنه كاملاً فيتحوّل إلى أثر لا يمحي. لذلك يظل حضوره سؤالاً مفتوحاً.

هل تملك شجاعة الكلمات؟ أم تكفي بالسلامة؟

يوم ما أنه شاعر، لعلّه كتب، وهو المناضل الشعلة، لقناعته بأن النضال كل شامل، وأن الفن والأدب ومنهما الشعر يمكن أن يكون تعبيرا وفعلا ثوريين. ولعل في ذهنه أن النضال في سبيل القضايا التي يعترها البعض ثانوية كقضايا البيئة وحقوق المرأة، وحرية الإبداع لا تقل أهمية عن النضال في سبيل القضايا الأخرى العادلة كقضية التحرر الوطني والاجتماعي. هذا هو شكري بلعيد الشاعر الذي كنت أراه اليساري الذي سيواكب التحولات ويتطور، فيكون الجامع، وتكون له مكانة قيادية لأنه مثقف موسوعي متشبع بالحس الفني والديمقراطي، وله القدرة على الإقناع وفرض الاحترام حتى على خصومه. كتب له وللشهاد محمد البراهمي وأهديت لهما روايتي «موتان لحياة واحدة»، وحول اغتيالهما كان موضوعها. مازلت أذكر قصيدته في رثاء الشهيد الآخر «حسين مروّة». أخيراً، سيظل الشعر الذي كتبه شكري بلعيد علامة دالة على أن النضال إنساني الملامح، على كل الجبهات، ولا يختصر في انتصاره حتى على الموت.

خلدته مسيرة سياسية حافلة وكذلك قصائده الرأخزة.. وخرق صمت قبره صخب شعره الذي كان يتراءى لنا في ملامحه ولم تنتظن إليه: أ لم يكن دوما رافع الرأس وفي عينيه وهج مشوب بحزن؟ ذاك لأنه حمل قضية الإنسان في قلبه وعلى سنان قلمه فخلده بدورهم قاتلوه وقد وهموا أنهم قتلوه. رحم الله شكري بلعيد وسائر شهداء الوطن وأنصف دمهم.

* المصدر: ديوان أشعار نقشتها الريح على أبواب تونس السبعة (شكري بلعيد) جمع وتحقيق (شكري بلعيد)

* المراجع:
- مقال جماليات التمرد في ش الشهيد شكري بلعيد (منتصر الحملي)
- مقال شكري بلعيد كتب الشعر قبل اغتياله (محمد الغزي)
- مقال شكري بلعيد شاعرا (المنصف الوهايب)

* منذر العيني (شاعر وقاص)

الشاعر شكري بلعيد: بلاغة المقاومة

حين نستذكر مقولاته وهو يصعد في منابره يجادل بالبيئة والبرهان على أن تونس متجددة في أصالتها منفتحة على متوسطها وعلى العالم وينفذ بمثل هذه الجمل الحارقة

«تونس ليست غنيمة،
تونس فكرة تستحق الحياة»
«سنختلف...
لكن لن نختلف على الوطن»
«الحرية لا تهدي»

من هنا يبدأ الضرب الشعري إيقاعه المتجانس حين التفتنا إلى ما ترسخ من نصوصه بين الأعطاف وفي الأرشيف استفقنا على شعرية متناسقة تعهدت ببياناتها الحرة بالثغيلة في مشترك متعاضد مع المنجز الثماني حيث فيضانات الطلبة يصعدون وينثرون في الجامعة التونسية والفيسفيساء من الممارسات الفنية مسرحا وسينما وتشكيلات تلبس بزخارف تونسية من الإظهار والإضمار، ففي هذه البيئة الزمنية أيضا تأكدت فصاحة بلعيد الشعرية في نصوص عالية المقام من مدها البلاغي تميزها قيادية الزعيم في تشكلاتها تذكر على سبيل الإبانة نصه «نشيد الخيول»
«فلتتجرّل كل الوُعود التي أعلنت موتنا ذات فجر فالخيول
في إشتباك الفصول أخرجت لونه
واحتفت بضجيج الصباح

سوف أحمي تفاصيلكم
واحدا واحدا
من الريح والغثيان
ولكن إلى جهة هامة.

* بشير موسى (شاعر)

كان شكري بلعيد صوتاً واضداً لا يساوم

لم يكن شكري بلعيد سياسياً ثم شاعراً، بل كان شاعراً دخل السياسة محمولاً على إيمانه بالكلمة. ففي حضوره، لم تكن السياسة حسابات باردة، بل امتداداً لحساسية شاعر يرى في الحرية معنى وجود، وفي العدالة شرطاً للكرامة، وفي الاختلاف شكلاً من أشكال الحياة. لذلك لم يكن اغتياله تصفية لشخص، بل محاولة لاغتيال مشروع: مشروع السياسي-الشاعر، الإنسان الذي آمن بأن الكلمة قادرة على إنقاذ الممكن، وأن الشغف لا يتناقض مع الالتزام، وأن الحساسية ليست ضعفاً بل شرطاً أخلاقياً للفعل العام.

كان شكري بلعيد صوتاً واضحاً لا يساوم، لكن وضوحه لم يكن صلابة عمياء، بل شفافية شاعر يعرف هشاشة الإنسان، ويصبر رغم ذلك على قول «لا». في هذه التوليفة النادرة بين الشعر والسياسة، تتشكل حضوره بوصفه أملاً مرقوباً، ومخلصاً رمزياً آمنت به فئات واسعة رأته فيه إمكانية المصالحة بين الحلم والفعال، بين الجمال والمسؤولية، بين الخيال والمشروع الوطني.

من هنا، كان اغتياله فعلاً رمزياً ومعنوياً في الجوهر: قتلاً للشاعر لأن الكلمة كانت مزعجة، وقتلاً للسياسي لأن الحلم كان خطراً. كان رسالةً دامية مفادها أن لا أمان للكلمة الحرة، ولا مكان للإنسان الكامل في فضاء يكافأ فيه الصمت ويُعاقب فيه الاختلاف. ومع ذلك، فالرصاص، وإن سبقت القصيدة، لم تنتصر عليها. بقي شكري بلعيد حاضرًا بسؤاله، بقلقه الخلاق، وبإصراره على أن تكون السياسة فعلاً إنسانياً، لا إدارة للخوف. في ذكرى اغتياله، لا نرتي رجلاً فقط، بل نواجه امتحاننا الأخلاقي: هل ما زلنا أوفياء لهذه التوليفة التي آمن بها، توليفة الشعر والسياسة، الحساسية والالتزام، الحلم والمسؤولية؟ أم أننا قبلنا بأن نعيش بعده أقل إنسانية، وأكثر صمتاً؟

* محمد بوحوش (شاعر وقاص ومترجم)

لم يكن مناظراً سياسياً

حين تخرّجت في الجامعة سنة 1986 كان الشهيد شكري بلعيد مجنّداً قسرياً في «رجيم معتوق». لم تكن لي علاقة شخصية به رغم انتمائي إلى الخط الوطني الديمقراطي أيام كان اليسار في أوجه. فكان رضا لينين، وعلي ماركس، ومنجي البوعزيزي، وسهير العبيدي وغيرهم. كان الشهيد شكري بلعيد العلامة البارزة حيث توقّرت فيه خصال المناضل الوطني الديمقراطي والمثقف والخطيب والزعيم. ولعلّ حسي وقتها كشاعر في خطواتي الأولى كان يُبني بآن شكري بلعيد سيكون له شأن في قيادة اليسار، وفي الساحة السياسية التونسية ذات أمل ومستقبل. فهو لم يكن مناظراً سياسياً فحسب، بل هو المثقف الموسوعي والفنان والشاعر المشبع بالقيم الإنسانية الكونية. ولعلّ أجمل ما أتاه اليسار التونسي في تلك المرحلة هو الثقافة الوطنية والأممية. فاليساري وقتها كان متفوقاً في الدراسة، يطالع ويقرأ ويفعل، وينزل إلى الشارع، وينظم التظاهرات الثقافية وحلقات النقاش. كانت الثقافة جبهة موازية للساند السياسي والثقافي. لذلك ليس من الغرابة أن كان الكثير من اليساريين أدباء يكتبون الشعر والقصة والزوايا والأغنية، ويروجون للثقافة الوطنية الديمقراطية.

كتب الشهيد شكري بلعيد الشعر، ولم يزعم في

ذكرى 5 فيفري 1925 :

الحامي يحاكم جلاده

طارق الشيباني

«حمّة علي يا نسر فوق جبالي
يا وعل متشرّد على الشرعية
حمّة علي ناداني من آخر
السرّيّة، هرولتله متسلح
بإضراب»

الشاعر بلقاسم العقوبي

لم تكن صرخة محمد علي الحامي الأولى في واحة «الحامة» بقباس عام 1890 مجرد ولادة طبيعية، بل كانت إيذاناً بانطلاق فجر جديد في تاريخ الكدح التونسي. نشأ الفتى يتيماً يصارع رمال القفر، ثم نزح إلى العاصمة تونس وهو لم يجاوز الثانية عشرة، ليمتهن «الحمالة» في «فندق الغلّة». هناك، تحت وطأة الأكياس الثقيلة التي قصمت ظهره اليفاع، بدأ يتشكل وعيه الطبقي الأول؛ فقد عاين بؤساً لا تصفه الكلمات، وأدرك أن «الخدّام» هو المحرك الفعلي للحياة، لكنه الأقل حظاً في نيل ثمارها. بيد أن نباهته الفطرية وذكاءه الوقاد جعلاً منه سائقاً للفصل النمساوي، وهي الوظيفة التي كانت «النافذة» التي أطل منها على تعقيدات العالم. غادر إلى ألمانيا عام 1918، وفي «الجامعة الشعبية ببرلين» سقل عقله في مختبرات الاقتصاد السياسي. عاد إلى تونس محملاً بـ «أفكار لا تتسع لها البلاد»، ليشرع فوراً في تحويل النظرية إلى ممارسة عبر تأسيس «جمعية التعاون الاقتصادي التونسي»، وأضعا اللبنة الأولى لمشروع سيادي يهدف إلى تحرير العامل من التبعية الاقتصادية قبل السياسية.

غضب 1924 - حين استحال الرصيف منبراً للكرامة في النصف الثاني من عام 1924، لم تكن تونس تعيش خريفاً عادياً؛ بل كان خريفاً من الغضب الساطع والاصطدام المباشر مع عمالقة الاحتكار الاستعماري. تحول الرصيف من منصة لشحن البضائع إلى مسرح لشحن العزائم ومختبر لقوة الصمود. بدأت الإضرابات تتواتر كطلقات التحذير، من الموانئ إلى المناجم، معلنة فشل سياسات «التدجين» التي حاولت فرنسا فرضها عبر نقاباتها الرسمية (CGT).

في تلك الأيام، كانت الصحافة المحلية مرآة نابضة بـ «الوجع التونسي». فقد كتبت جريدة «النهضة» في 31 أوت 1924 تقريراً يقطر مأساوية وتوثيقاً للبطش، واصفة كيف تحول الصراع الاقتصادي إلى مواجهة بوليسية عنيفة:

«أما الحالة بالعاصمة فإنها لا تزال تنذر بالخطر كما قدمناه بسبب تشدد الشركات وقيام الحكومة بأعمال المصلحة الماليين مخالفة لما يجب سلوكه في مثل هذه الظروف، إذ جلب أحد التجار الفرنسيين يوم الأربعاء الفارط عشرين عاملاً لإنزال بضاعة من إحدى البواخر، وكان العملة متجمهرين بالرصيف إلا أن البوليس رأى وجوب إبعادهم، وقد سلك في سبيل هذا الإبعاد مسلك العنف والتشدد حتى أصيب عدد من العملة بجروح عاينها الأطباء وحرروا لهم في شأنها تقارير، إلا أن العملة لازموا الهدوء التام، ولم يقابلوا هاته الأعمال الوحشية الصادرة من البوليس إلا بالسكينة والصبر وعدم الدفاع». بينما كانت صحيفة «تونس الاشتراكية» في 16 أوت 1924 تؤجج جذوة الأمل بكلمات قاطعة تؤكد صمود المضربين، وانبرت جريدة «تونس الفرنسية» في 17 أوت 1924 لتمارس اغتيالاً رمزياً وعنصرياً للعامل التونسي، واصفة إياهم بـ «المقامرين» ومدعية بازدراء أن قياقتهم لا تتجاوز «شكارة» لستر عورتهم، في محاولة لتجريد المطالب العمالية من جديتها.



وطني، أصبحت النقابة لقمة سائغة للمستعمر الذي أجهز على الجميع في أحداث 9 أبريل 1938.

تواصل الأجيال

مات محمد علي الحامي غريباً، لكنه لم يمت مهزوماً؛ فقد استحال ملحاً للأرض التي ناضل لأجلها. وقد اعترف الزعيم فرحات حشاد بشرعية نضال محمد علي الحامي مؤسساً للحركة النقابية التونسية في خطابه أمام «طلبة شمال إفريقيا المسلمين بباريس» بتاريخ 20 ديسمبر 1946 قائلاً: «إنه بدون شك لواجب أكيد على الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل أن يُجَد حياة من كان منشأ الحركة النقابية بالبلاد التونسية ومن الذي كافح من أجل مثله الأعلى بعقيدة لا تتزعزع ودافع عن القضية النقابية حتى التضحية العظمى. إن اتحادنا العام الذي له أسمى الشرف بأن كان وريث المنظمة التي أسسها المرحوم محمد علي الحامي سيرهن كيف كان جديراً بهذا الإرث.»

لقد رسّخ محمد علي الحامي أسس النقابة الوطنية المستقلة، وجعل من نضاله نموذجاً يحتذى به في الدفاع عن حقوق العمال والعدالة الاجتماعية، ملهماً أجيالاً للنضال المستقل والمثابرة في مواجهة الاستعمار والظلم الاجتماعي. وبقي صوته يتردد في كل رصيف وميناء، تاركاً خلفه عقيدة نضالية مفادها أن السيادة لا تُمنح بل تُنتزع بصبر «الوعل» وعنفوان «النسر». سيقى محمد علي الحامي ذلك النبراس الذي نادانا يوماً من «آخر السرية»، نشيداً خالداً يجمع بين رغيغ الخبز وشموخ الجبال، ملهماً لأجيال «هرولت» وستظل تهرول «متسلحة بإضراب» نحو شمس الحرية والعدالة الاجتماعية.

ولم يكن 5 فيفري 1925 مجرد تاريخ في روزنامة القمع الاستعماري، بل تحول إلى تاريخ رمزي لمحاكمة النقابيين بسبب عملهم النقابي، ولتجريم التنظيم العمالي كلما تجرأ على كسر منطق الطاعة. في ذلك اليوم، لم تُحاكم فرنسا محمد علي الحامي ورفاقه على «جرائم» ثابتة، بل على فكرة الاستقلالية ذاتها، وعلى جرأة تحويل النقابة إلى أداة سيادة اجتماعية. ومنذ ذلك التاريخ، تركزت المحاكمة بوصفها سلاحاً سياسياً مكملاً للعصا البوليسية؛ تُستعمل لكسر الإضراب، وتدجين التنظيم، وتجفيف منابع الاحتجاج. ولم يتوقف هذا المسار بسقوط الاستعمار؛ إذ واصلت «الدولة الوطنية»، في محطات مختلفة، توظيف القضاء والتشريع الاستثنائي والتبعت العدلية لمحاصرة الفعل النقابي، من منطق «أمن الدولة» إلى «تعطيل المرفق العام»، ومن تهم الأُمس الكولونيالية إلى صيغها القانونية المعاصرة. هكذا يمتد 5 فيفري كخييط أحمر في التاريخ الاجتماعي التونسي: تاريخ تُحاكم فيه النقابة كلما طالبت بحقها في الوجود المستقل، وتُدان كلما أصرت على أن الدفاع عن الخبز لا ينفصل عن الدفاع عن الكرامة، وأن الحرية النقابية ليست منحة من سلطة، بل حق يُنتزع ويُدافع عنه جيلاً بعد جيل.

الحماية لتكيب قضية «أمن دولة». وحين أُرِف موعد المحاكمة في 12 نوفمبر 1925، تحولت تونس العاصمة إلى ثكنة عسكرية لمنع الجماهير من الاقتراب. حاول المدعي العمومي «هيق» رسم صورة مرعبة عن «مؤامرة سرية» تهدف للإطاحة بفرنسا، لكن الحقيقة كانت تطل من شهادة مفتش الشغل «م. سوقان»، الذي شهد بشجاعة نادرة أن محمد علي الحامي والمختار العياري «كانا مع جمعهم على درجة كبيرة من الهدوء والسلم»، وأنها كانا يحرصان على تأطير الغضب العمالي ومنع الانفلاتات. كما أكد المَقاول الإيطالي «أمانو» أن مطالب العمال كانت شرعية وتتعلق بظروف عيش بائسة لا تُطاق.

ورغم غياب الدليل المادي، نطق القاضي الاستعماري بحكم سياسي بامتياز: عشر سنوات نفي لمحمد علي الحامي والمختار العياري وفندوري، وخمس سنوات للبقية. كان حكماً يهدف لـ «قطع الرؤوس» وتبتم الحركة العمالية. وفي ليلة 28 نوفمبر 1925، سُحب الحامي من زنزانته وأُركب سفينة المنفى، لتبدأ رحلة التيه، بينما بقي صدى صوته يتردد في نهج الجزيرة، محولاً الحكم القضائي إلى وثيقة ميلاد لجيل لا يعرف الانكسار.

رحلة التيه - من موانئ النفي إلى صحراء الحجاز

لم يكن النفي مجرد إبعاد مكاني، بل كان محاولة لوأد الفكرة عبر التشريد الجغرافي والسياسي. جاب الحامي منافي الأرض؛ من إيطاليا إلى تركيا، ثم مصر، وصولاً إلى طنجة. كان المستعمر يطارده بظله، يمنع عنه لقمة العيش ويقطع عليه سبل التواصل مع رفاقه. انتهى به المطاف في «الحجاز»، حيث اضطر للعمل سائقاً و مترجماً، وظل يرقب أخبار تونس بتركيز وتصميم. وفي 10 ماي 1928، وفي حادث مرور غامض لهُ الصمت، رحل النسر. لم يُشيع في جنازة رسمية، بل ذاب جسده في التراب مع عرق «الخدّامة» المغتربين، ليبقى قبره مجهولاً وشعلته متقدة في صدور كل من آمن بكرامة الإنسان.

بلقاسم القناوي.. وجدل الإستقلالية

بقي الجمر تحت الرماد حتى عام 1937، حين انبعثت «الجامعة الثانية» على يد بلقاسم القناوي. وهنا تجلت معضلة العمل النقابي؛ فبينما كان الحامي يرى في الاستقلالية «ندية وطنية» تجعل من النقابة شريكاً استراتيجياً للحركة الوطنية، جنح القناوي نحو استقلالية «انعزالية» حاولت فصل رغيغ الخبز عن كرامة الوطن. اعتبر القناوي الجامعة منظمة «تعاونية بحتة»، وهو ما أدى لصدام حتمي مع «الحزب الحر الدستوري الجديد» الذي كان يرى في النقابة ذراعاً الميدانية. بلغ الخلاف ذروته في إضراب 20 نوفمبر 1937، حين رفض القناوي «تسييس» العمل النقابي، مما اعتبره قادة الحزب خذلاناً للوحدة الوطنية. انتهى هذا المسار بانقلاب جانفي 1938، أثبت أن الاستقلالية المطلقة في سياق حرب التحرير كانت «وهماً مستحيلًا»، فبدون غطاء سياسي

صرخة «الاستقلالية» والطلاق مع الوصاية

كان «نهج الجزيرة» بقلب العاصمة شاهداً على واحدة من أخطر المنعرجات التاريخية؛ حيث لم يعد الصراع حول «فرنكات» زيادة في الأجر، بل حول «الوجود» والخصوصية الوطنية. غصت «قاعة الشغل العام» بجماهير العمال الذين أتوا ليرسموا خطاً فاصلاً بين زمن التبعية وزمن التحرر. كان الضيف الثقيل هو «ليون جوهو»، الكاتب العام لاتحاد الشغل الفرنسي، الذي جاء ليُلقي دروساً في «التعايش» تحت المظلة الاستعمارية.

افتتح محمد علي الحامي الجلسة بهدوء الواثق، ملقياً قبيلته الفكرية التي دوت في أرجاء القاعة: «إن العملة التونسيين انتبهوا اليوم من غفلتهم وشاهدوا أنهم لم يربحوا أبداً أي شيء من انضمامهم للاتحاد الفرنسي، فأرادوا تكوين جمعية اتحاد وحدهم بصفتهم أمة لها خصوصيتها». كانت هذه الكلمات بمثابة إعلان وفاة «المركزية النقابية الفرنسية» في تونس، وتأسيس مفهوم السيادة العمالية.

حاول «جوهو» اللجوء إلى الترهيب الناعم، مدعيًا أن الانفصال سيؤدي إلى سحق العمال التونسيين، ومذكراً إياهم بـ «أخوة الشغيلة العالمية». هنا، لم يترك المختار العياري المجال للمناورات البلاغية؛ فانتفض يسرد وقائع الخيانة الفرنسية، مذكراً «جوهو» كيف وقفت النقابات الفرنسية متفرجة، بل ومناهضة، لإضرابات عمال الترامواي والسكك الحديدية التونسيين. قال العياري ما لم يجرؤ أحد على قوله: «إن استقلاليتنا ليست معروضة للبيع في مزاد التعاون المزعوم.»

اشد وطيس النقاش حين سُئل العياري بسخرية استعلائية: «إلى أي عالمية ستنتمون؟»، فكان الرد صاعقاً ومؤسساً لمنطق الاستقلالية النقابية المبكرة: «إن العمال التونسيين هم أصحاب القرار، ولا وصاية لأحد على عقولنا». ختم الحامي تلك الجلسة الأسطورية بعبارة قاطعة: «لقد برهنا الآن على أننا رجال أصحاب مقدر، ونستطيع أن نعمل كل ما يعمله الرجال في العالم». في تلك اللحظة، لم يخرج العمال من نهج الجزيرة كما دخلوه؛ بل خرجوا بجماعة تحمل اسمهم، وصوت يشبه سحتهم، وكرامة استردوها من أنياب المركزية الكولونيالية.

هندسة السقوط - القضاء في خدمة العصا الكولونيالية

لم تكن السلطة الاستعمارية لتلقي بالورود أمام هذا التحدي المهيكل. بدأت «هندسة السقوط» عبر تحالف وثيق بين الإدارة السياسية والماكينات الإعلامية. قادت جريدة «الديبش كولونيال» حملة شعواء، واصفة محمد علي الحامي بـ «العميل البلشفي» الذي يهدد السلم العام. والتقط رئيس الوزراء الفرنسي «م. هيريو» الخيط من باريس، ليعلن تحت قبة البرلمان الفرنسي حربه على «الدعاة» الذين اتهمهم بتحريض الأهالي في «بوتنفيل» (برج السدرية) على افتكاك الأملاك بالعنف، وهي تهمة جُهزت لتبرير تفكيك الجامعة.

في فجر 5 فيفري 1925، تحركت قوات «الجندرمة» لتعتقل الحامي والعياري وفندوري. كان المشهد مهيباً؛ ففي اللحظة التي سُحب فيها القادة نحو غياهب السجون، خرج 3.000 عامل بصدور عارية يهرولون نحو الإقامة العامة الفرنسية، محطمين حاجز الصمت، ومطالبين بإطلاق سراح الموقوفين. لكن الرد كان مزيداً من التنكيل، حيث طالعت الاعتقالات محمود الكبادي ومحمد الغنوشي وعلي الفروي، لتكتمل فصول التصفية الجسدية للمنظمة. استمرت التحقيقات شهوراً طوَّالاً، سعت خلالها سلطات